

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



الدبلوماسية الجزائرية والتعامل مع القضايا الإفريقية:
دراسة حالة مالي (2016/2012)

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:
زردومي علاء الدين

إعداد الطالبتان:

غموري صافية

أعراب يمينة

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ زردومي علاء الدين: مشرفا

أ/ غنام فايضة: رئيسة

أ/ مزباني لطفي: ممتحنا

السنة الجامعية 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

نحمد الله عزّ وجلّ الذي منّ علينا بفضله وأعاننا على إتمام هذا البحث، ونسأله
الهداية والتوفيق في أعمالنا مستقبلاً.

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
عرفانا وتقديراً لكل الأهل

أصدق التمنيات والتشكرات لكل الزملاء وزميلات الدراسة، الذين رافقونا طوال
المشوار الدراسي

تقبلوا منا كل الحب والتقدير.

وشكراً جزيلاً

شكر و عرفان

لايفوتنا بمستهل هذه الدراسة أن نتوجه بالشكر للأستاذ
المشرف الأستاذ زردومي علاء الدين الذي شرفنا بقبوله
الإشراف على هذه المذكرة .

ونتقدم بشكرنا إلى أساتذتنا المحترمين في كلية العلوم السياسية
والعلاقات الدولية وكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب ومن
بعيد لإتمام هذه الدراسة .

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول : السياسة الخارجية دراسة ايتمولوجية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية .

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في السياسات الخارجية للدول .

المبحث الثاني :أدوات السياسة الخارجية .

المطلب الأول: الأدوات السياسية والدبلوماسية

المطلب الثاني : الأدوات الاقتصادية .

المطلب الثالث :الأدوات العسكرية .

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية

المطلب الأول :محددات داخلية .

المطلب الثاني: محددات خارجية .

الفصل الثاني: الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول :مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الثاني : سمات السياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الثاني: تطورات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مسار وتطور السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الثاني: جهود احياء الدور الجزائري في القارة الافريقية .

المبحث الثالث: الجزائر والتعامل مع تحديات الحراك السياسي العربي(تونس وليبيا) .

المطلب الأول: الجزائر و التعامل مع الربيع العربي في تونس.

المطلب الثاني: الجزائر والتعامل مع الربيع العربي في ليبيا .

الفصل الثالث :الأزمة المالية ودور الوساطة الجزائرية في معالجتها

المبحث الأول :البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي .

المطلب الثاني : التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي .

المبحث الثاني :واقع وطبيعة الأزمة المالية

المطلب الأول : الأزمة في مالي واقعها وحيثياتها .

المطلب الثاني : أزمة بناء الدولة في الساحل .

المبحث الثالث :الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي

المطلب الأول: التدخل الفرنسي في مالي وموقف السياسة الخارجية الجزائرية منه .

المطلب الثاني: دور الجزائر في حل الأزمة المالية الآليات والمبادرات .

الخاتمة

مقدمة

عرفت السياسة الخارجية بعد فترة الحرب العالمية الثانية تطورات أساسية وتعددت قضاياها، فبناءً على الإعتماد المتبادل لم تعد قضية الأمن العسكري أو الأمن الصلب هي القضية المحورية في أجندة السياسة الخارجية، فقد ظهرت قضايا جديدة كالانفجار السكاني أزمة الطاقة، الأمن الغذائي، والتلوث البيئي وهذه القضايا زادت من تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، كما إرتبطت دراسة السياسة الخارجية قبل أن تتميز كفرع مستقل نسبياً بأدواته المنهجية والنظرية بالإطار العام لدراسة العلاقات الدولية، حيث تسعى الدراسة النظرية للسياسة الخارجية إلى فهم وتفسير سلوكيات الدول والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، على هذا الأساس تسعى السياسة الخارجية الجزائرية إلى لعب دور دبلوماسي في حل مشاكل القارة الإفريقية التي تعج بالنزاعات الإثنية والحدودية والحروب الأهلية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، فالعمق الإستراتيجي الذي تتميز به الجزائر يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي ويتمثل هذا العمق الإستراتيجي في البعد التاريخي والحضاري، حيث عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية التي تعرفها مناطق الجوار، وذلك لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي .

إن منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق التي تشهد حالات الانفلات الأمني، والمصدر الأساسي للكثير من المشاكل التي تؤثر بشكل سلبي على الدول المجاورة لهذه المنطقة، ففي مطلع التسعينات من القرن الماضي ظهرت تهديدات نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي وما خلفه من الهجرات البشرية الفردية والجماعية عبر الجزائر وتنامي الجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية، هذا ما أجبر الجزائر للتدخل والمعالجة الإستباقية لمشاكل المنطقة وهذا لإدراك الجزائر لأهمية عمقها الإفريقي وإعطاء أهمية كبيرة لمشاكل المنطقة الساحلية والصحراوية، والإهتمام بالقضايا ذات الطابع الإنساني في المنطقة كمشكلة اللاجئين .

كما أن أهمية منطقة الساحل الإفريقي زاد من تمسك الدول الكبرى بها خاصة فرنسا التي تعتبرها بمثابة منطقة نفوذ لها لموقعها الجغرافي والجيوبوليتيكي، حيث مازالت فرنسا تدير العديد من شؤون الدول الفرانكفونية بهدف الحصول على المزيد من الثروات وتأمين الأسواق وحماية مصالحها في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة. وهنا لابد من التركيز على التدخل العسكري الفرنسي في

مالي بذريعة مواجهة الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة في مالي، والتدخل بذريعة حماية المدنيين من خطر هذه الجماعات .

في ظل هذه الإشكاليات سعت السياسة الخارجية الجزائرية إلى لعب دور دبلوماسي مهم خاصة في تسوية النزاع المالي عبر المفاوضات، والجمع بين أطراف النزاع كما ساهمت المقاربة الدبلوماسية الجزائرية إلى تغليب الحوار والطرق الدبلوماسية.

أهمية الموضوع

أ- الأهمية العلمية

محاولة الباحث ورغبته في فهم وتحليل تعقيدات البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وتكمن أهمية الدراسة في حديثها عن السياسة الخارجية الجزائرية التي تلعب دورا هاما في حل بعض القضايا الإفريقية، وتزداد أهمية الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد التحولات الدولية والإقليمية .

ب- الأهمية العملية

باعتبار منطقة الساحل الإفريقي مجال حيوي للأمن الجزائري، وبالتالي معرفة الفاعلين الأساسيين في المنطقة والبنية الاجتماعية والثقافية لدولة مالي، والتركيز على دور الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي .

أسباب إختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيارنا للموضوع إلى :

أ- أسباب ذاتية

تتمثل الدوافع الذاتية لتحليل هذا الموضوع باعتباره يدور حول منطقة ننتمي إليها واهتمامنا الكبير بالدراسات المتوسطة والإستراتيجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية وحرصنا على معرفة مدى فعالية السياسة الخارجية الجزائرية .

ب- أسباب موضوعية

في ظل التحولات الإقليمية التي عرفتها القارة الإفريقية، وتعدد القضايا التي تتعامل معها السياسة الخارجية الجزائرية من صراعات داخلية وإقليمية، إضافة إلى تنامي التهديدات الأمنية بعد الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر سبتمبر (كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة...إخ)، إن المبرر الأقوى الذي دفعنا إلى البحث في موضوع "السياسة الخارجية الجزائرية والتعامل مع القضايا القارية"، راجع إلى أهمية السياسة الخارجية الجزائرية وفعاليتها على مستوى القارة الإفريقية، إضافة إلى قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع حيث تعتبر القضية المالية من أحدث القضايا التي لم يتم تناولها بكثرة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التي نحن بصدد دراستها لتحقيق أهداف عديدة منها :

- التعرف على منطقة الساحل الإفريقي وإبراز أهميتها البالغة التي جعلت منها محل أطماع الدول الكبرى

- تمكنا الدراسة من معرفة الأهداف التي تسعى الدبلوماسية الجزائرية لتحقيقها من أجل إيجاد حلول للأزمة المالية .

إشكالية الدراسة

تعالج هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية والتعامل مع القضايا القارية، التي تعد من أهم وأبرز الإشكاليات المطروحة مع ظهور التهديدات اللاتماتلية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التجارة بالمخدرات... أخ)، التي تعرفها القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل خاصة وتسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى المساهمة في حل القضايا الإفريقية خاصة ظاهرة الإرهاب والنزاعات المسلحة، فعليه فإن الإشكالية الأساسية للبحث هي كالتالي: كيف ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حلول لمشكلات الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي و الأزمة المالية ؟

تساؤلات فرعية

إنطلاقاً من هذه الإشكالية يمكننا أن نطرح الأسئلة التالية :

- ما هي طبيعة دور الأطراف الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي ؟

- ما هي محددات الأمن بالنسبة للجزائر؟

- ما هي خيارات الأمن المتاحة لصنع القرار ؟

فرضيات الدراسة

إنطلاقاً من إشكالية البحث التي تتمحور حول السياسة الخارجية الجزائرية والتعامل مع القضايا القارية، والأسئلة الفرعية التي تلتها قمنا بصياغة مجموعة فرضيات وهي بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات المطروحة سالفا وهي كالتالي:

- التحولات الإقليمية التي عرفتها القارة الإفريقية، ساهمت بشكل كبير في بناء المقاربة الأمنية الجزائرية في القارة الإفريقية

- كلما إزدادت أهمية منطقة الساحل الإفريقي، كلما أدى ذلك إلى ضرورة إزدياد لعب دور إقليمي في المنطقة .

- كلما زاد التنوع الإثني والقبلي في منطقة الساحل الإفريقي، كلما إزدادت حالة اللا إستقرار السياسي في المنطقة .

منهجية الدراسة

أ- **المنهج التاريخي المقارن:** وذلك بغية رصد التطور الحاصل بشأن العديد من النقاط التي تضمنتها الدراسة، وتتبع التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية وتطور الموقف الجزائري من الأزمة المالية، وذلك من خلال الحديث عن تاريخ السياسة الخارجية الجزائرية في فترة النزاعات الداخلية وأزمة الطوارق، وسنعمد على هذه المراحل في تحديد دور السياسة الخارجية الجزائرية في احتواء هذه الأزمات ومقارنة السياسة الخارجية الجزائرية عبر الأزمنة .

ب- **منهج دراسة حالة:** يستخدم هذا المنهج في دراسة حالة معينة، وذلك من خلال التركيز على ظاهرة معاصرة ودراسة الحالات التي تحتوي على متغيرات مرتبطة مع بعضها البعض،

وإستعملنا هذا المنهج في الفصل الثالث، حيث يقتضي هذا الفصل التركيز على منطقة الساحل الإفريقي والأخذ بالقضية المالية كنموذج دراسة لإبراز تأثير الإنفلات الأمني على المنطقة ككل وتأثيرها على صناعة السياسة الخارجية الجزائرية بصفة خاصة .

حدود الدراسة

في إطار الدراسة المقدمة حول السياسة الخارجية الجزائرية والتعامل مع القضايا القارية "دراسة حالة مالي" قمنا بتحديد إطار زمكاني

أ- حدود مكانية:

تنظم الحدود المكانية منطقة الساحل الإفريقي، ودولة الجزائر و دولة مالي التي تعد موضوع دراستنا خاصة بعد الإنفلات الأمني الذي شهدته دولة مالي وبعض دول الجوار .

ب- حدود زمانية:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة 2012/2013، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع يتطلب العودة إلى فترات سابقة، فالعودة إلى فترة التسعينات ضروري لتفسير الإنفلات الأمني الذي شهدته منطقة الساحل الإفريقي مع تنامي الجماعات المتطرفة والجماعات الإرهابية .

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الجزائرية وسنحاول إلقاء الضوء على بعض الدراسات :

- الدراسة التي قام بها "بوحنية قوي" تحت عنوان "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وهو عبارة عن مقال نشر في مركز الجزيرة للدراسات (2012)، حيث ركزت الدراسة على الملف المالي وموقف الجزائر باعتبارها دولة فاعلة في المنطقة، بالتالي يتوجب عليها مواجهة التهديدات الأمنية وحماية حدودها الإقليمية.

- مذكرة بعنوان البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات (2008 / 2010)، حيث قام بدراسة مدى تأثير التهديدات الموجودة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن القومي الجزائري وإبراز المواقف الجزائرية إزاء الأوضاع الأمنية في هذه المنطقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي ككل.

مذكرة ماجستير بعنوان "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، دراسة قدمت من طرف الباحث "عشوي علي" لكلية العلوم السياسية والإعلام (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) بجامعة الجزائر سنة (1997/1998).

صعوبات الدراسة

- هناك نقص كبير في المراجع، خاصة فيما يخص الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي خاصة في مكتبتنا الوطنية .
- أغلب المصادر والمواقع المستعملة هي مقالات منشورة في الإنترنت فقط، والتي تتناول الأزمة المالية والتدخل العسكري الفرنسي في المنطقة.

تقسيم الدراسة

من أجل ذلك جاء تقسيمنا للبحث ثلاثيا من حيث عدد الفصول، ففي الفصل الأول والذي تمثل في الإطار النظري للسياسة الخارجية حاولنا معالجته من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم مفاهيم السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة في السياسات الخارجية للدول، وكيف تؤثر كل من العوامل الداخلية (الإقتصادية، الجغرافية، الإجتماعية والثقافية)، والعوامل الخارجية على رسم السياسات الخارجية للدول وتطرقنا في المبحث الثاني إلى مختلف أدوات السياسة الخارجية ودور هذه الأدوات في نجاح عمل السياسة الخارجية، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تمثل في محددات السياسة الخارجية .

أما بالنسبة للفصل الثاني فتمحور حول الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، وسنعرض في المبحث الأول مختلف مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية، ثم نتطرقنا إلى كيفية تطور السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الإفريقية خلال مرحلة الإستقلال وفي مرحلة الأزمة الداخلية التي تعرضت لها الجزائر في التسعينات ، أما في المبحث الثالث تناولنا مختلف التهديدات الأمنية وإستعراضنا الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية، ومن ثم نتطرقنا إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي-الاريتري ومساندتها للقضية الصحراوية .

أما في الفصل الثالث إستعرضنا في المبحث الأول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، ومن ثم تطرقنا إلى النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي والعوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة، كما تناولنا التدخل العسكري الفرنسي في مالي بهدف إسترجاع نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي وموقف السياسة الخارجية الجزائرية منه.

الفصل الأول

يتطلب تفسير السياسة الخارجية عدة مستويات وعدة متغيرات، حيث تبنى مجموعة من المناهج المختلفة في بناء تفسيرات السياسة الخارجية، وبالتالي أصبح حقل السياسة الخارجية أكثر تنظيماً مما كان عليه الحرب العالمية الثانية ووضعت نماذج ومستويات عديدة وذلك بهدف فهم عملية صنع السياسة الخارجية

ويعتبر كل من سنايدر وبروك من الأوائل الذين حاولوا تطوير أطر نظامية ، وذلك في كتابهم "نموذج الفعل ورد الفعل والتفاعل"، حيث أعطوا أهمية كبيرة للدولة كفاعل وحيد يسعى من أجل حماية أمنها الوطني والقومي، أما جيمس روزنو فقد حدد مجموعة من مصادر ومتغيرات السياسة الخارجية وطريقة تنمية هذه المتغيرات . كما يثير مفهوم السياسة الخارجية الكثير من الغموض، وهذا راجع إلى تعدد مفاهيم السياسة الخارجية وهذا الأمر يدفعنا إلى التمعن في هذا المفهوم، ومن ثم سنتطرق إلى العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية للدولة ، ذلك بدراسة العوامل التي تؤثر على توجهات وسلوكيات صانع القرار في السياسة الخارجية من خلال هذا التقديم سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للسياسة الخارجية وهذا بعرض النقاط الأساسية التالية :

1. مفهوم السياسة الخارجية

2. العوامل المؤثرة في السياسات الخارجية للدول

3. أدوات ومحددات السياسة الخارجية

المبحث الأول : السياسة الخارجية دراسة إيمولوجية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم تعاريف السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة على رسم السياسات

الخارجية للدول

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

تعددت التعاريف التي قدمت لمفهوم السياسة الخارجية، وهذا راجع إلى تعقيد هذه الظاهرة فيعرفها جيمس روزنو بأنها: "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بإتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة". كما قدم روزنو نظرة شمولية للسياسة الخارجية، حيث عرف السياسة الخارجية على أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفاً"، وبالتالي فالسياسة الخارجية تشمل كل التصرفات و السلوكيات التي تقوم بها الدولة ضمن برنامج عمل، ذلك من أجل تغيير الجوانب غير المرغوبة في السياسة الخارجية لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي .

أما تشارلز هرمان فيعرف السياسة الخارجية على أنها "تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"¹ .

وبموجب هذا التعريف فالسياسة الخارجية عبارة عن تلك التصرفات والسلوكيات التي تمثل صانع القرار خارج دولته، وبالتالي تقتصر السياسة الخارجية على رصد سلوكيات وأهداف وإستراتيجيات الدول .

ويعرف كل من فيرنس وسنايدر السياسة الخارجية على أنها "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"²، فيفسران السياسة الخارجية على أنها تتمثل في مختلف الأساليب التي تتبعها الدولة للتعامل مع قضايا السياسة الخارجية، وهذا التعريف يؤكد على أهمية صانع القرار في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة، حيث يرى سنايدر أن سلوك الدول عبارة عن إنعكاس لسلوكيات صناع القرار أو سلوك الذين يعملون بإسم السياسة الخارجية وهي محصلة لقرارات هؤلاء الأشخاص الذين يتولون المناصب العليا في الدولة .

أما كورت فقدم تعريفا للسياسة الخارجية كالتالي "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدول الأخرى ، أنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، بيروت: دار الجيل، 2001، ص7.

² محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 9.

تصل حد الحرب"¹. في هذا التعريف ركز "كورت" على الطرق السلمية لتحقيق أفضل الظروف لدولة معينة دون إستعمال القوة العسكرية، حيث لا يعتبرها أداة من أدوات السياسة الخارجية .

يقدم لنا "تورمان هيل" تعريف دقيق وواقعي للسياسة الخارجية عندما يقول "بأنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى، سواء إتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو إقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتمسك القادة بها"²، من جانب آخر نجد من الباحثين والمفكرين الذين قدموا تعاريف مختلفة للسياسة الخارجية فننتوقف عند بعضها :

يعرفها مازن الرمضاني على أنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"³، في هذا التعريف إشارة إلى أهمية رصد سلوكيات الدولة دون الإهتمام بأهداف و إستراتيجيات الدولة .

أما حامد ربيع فيعرف السياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم يصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، كما أن نشاط الجماعة كوجود حضاري والتغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية"⁴.

كما أن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة فقط على الدولة بإعتبارها الوحدة الأساسية والمؤهلة لممارستها، بل تتعدى إلى الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والدولية لإمتلاك هذه الأخيرة شخصية إعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة بها التي تقوم بالتخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية لبلد معين بمثابة مجموعة من الأهداف التي تسعى الدول من خلالها إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، وقد تختلف الأساليب المنتهجة من طرف الدول لتحقيق أهدافها، فقد تتعاون سلميا مع الدول الأخرى أو تنتهج أسلوب العدوان والحرب ضد الدول التي تتعارض مع مصالحها الوطنية⁵

أما فلدмир سوجاك فيرى أن "السياسة الخارجية للدولة هي أساسا نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في الدول الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى"⁶.

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 7.

² المرجع نفسه، ص 8.

³ أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص 19.

⁴ المرجع نفسه، ص 20.

⁵ هشام محمود الأقداحي، السياسية الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2012 ، ص 34

⁶ عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: دار هومة، 2008، ص 18-20 .

هناك من يعرفها على أنها تتعلق بالشؤون الخارجية، خاصة المتعلقة بالقرارات والمواقف المتخذة من طرف الدول الأخرى أو الفواعل الخارجية كالمنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات و الفواعل الدولية الأخرى.

إن عملية تحليل السياسة الخارجية تقتضي تقديم وصف وتفسير والتنبؤ بالظاهرة المدروسة، وذلك من خلال دراسة مختلف توجهاتها في محيطها الخارجي للدول وكذا تحديد العوامل المؤثرة في السياسات الخارجية للدول من إستراتيجيات وأهداف معينة¹.

لقد أعطى محمد السيد سليم مفهوما دقيقا للسياسة الخارجية على أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"²، وهناك من يرى بأن السياسة الخارجية مرتبطة بمجموعة من المفاهيم التي تساعد على تحديد المواقف والتوجهات، وتتعلق هذه المفاهيم بمفهوم القوة والمصلحة الوطنية كما أن هناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تملئها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية التي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات والمتقاطعة مع مجموعة من الإلتزامات الخارجية"³

من التعاريف السابقة للسياسة الخارجية يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تصدر عن الدولة، بهدف بناء علاقات مختلفة مع الدول الأخرى، مثل التعاون الدولي والدبلوماسية والعسكري كما تعبر السياسة الخارجية مختلف الأهداف المراد الوصول إليها من خلال إتباع وسائل معينة لتحقيقها .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسات الخارجية للدول

تختلف العوامل التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول من عوامل داخلية وخارجية، فتتضمن العوامل الداخلية على العوامل الجغرافية والعناصر الإجتماعية والثقافية والعوامل الإقتصادية.

¹ مهدي فتاك، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس المغرب نموذجا 1999/2009"، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2011، ص 8 - 9.

² أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 201.

³ عامر مصباح، مرجع سابق، ص 23.

أولاً: العوامل الجغرافية

يعتبر الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية من العوامل المادية التي تؤثر على السياسة الخارجية للدولة، وذلك إنطلاقاً من وجود علاقة بين العوامل الجغرافية (المساحة، المناخ، الموقع الجغرافي للدولة)، وقدرة الدولة على التحكم في سلوكياتها الخارجية، فالدول المطلة على البحار لها ميزة وأثر مهم في سياساتها الخارجية ولها دور بارز في السياسة الدولية مثل الدور الذي تلعبه بريطانيا في السياسة الخارجية بفضل موقعها كجزر منعزلة والدولة التي تقع بين دولتين تكون سياستها الخارجية مختلفة عن الدولة¹ المحيطة بالبحر، فهناك علاقة بين الموقع والثروة والقوة، حيث يؤثر المناخ على قوة الدول إقتصادياً وعسكرياً ما يؤدي إلى ظهور إختلاف في أهداف السياسة الخارجية لكل دولة طبقاً لموقعها الجغرافي².

كما أن للموقع الجغرافي أهمية كبيرة في بناء الدول والحفاظ على كيانها السياسي والذاتي وتعزز من علاقاتها الخارجية، ويقوم العنصر البشري بتحويل العناصر الجغرافية (التضاريس والحدود) إلى قوة بالنسبة للدولة التي ينتمي إليها، كما يتيح الموقع الجغرافي المترامي الأطراف والإطلالة على المنافذ البحرية حماية طبيعية متميزة ويزيد من مناعة الدولة، وبالتالي تقوم هذه الأخيرة بأدوار إقليمية ودولية مهمة ومؤثرة تتفق مع الوزن الإستراتيجي والجيوبوليتيكي الكبير لها، ومدى قدرتها على تحويل الموارد المتاحة المادية وغير المادية إلى قدرات ملموسة وإستخدام هذه الموارد لتحقيق أهداف الدولة، كما أن أهمية الموقع الجغرافي الذي تمتلكه الدولة يعطي القوة لصانع القرار السياسي في تنفيذه للسياسة الخارجية لدولته، بالإضافة إلى تأثير العامل الجغرافي في بناء حالة من الإستقرار للدولة تؤثر العوامل الجغرافية في السياسة الخارجية للدول وتعتبر على مدى قوتها والدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في السياسة الخارجية، حيث أن الموارد التي تمتلكها الدولة وإمتلاكها لإقليم شاسع يمكنها من إثبات مكانتها في السياسة الدولية وإتباع سياسة مستقلة نسبياً، لكن بالرغم من إمتلاك الدولة للموارد إلا أنها تتأثر بالقوى الخارجية، كما يؤثر الموقع الجغرافي في قوة الدولة وسياستها الخارجية ويؤثر على أمنها الوطني فالتضاريس الجغرافية² تحدد مدى قدرة الدولة على المقاومة ضد الغزو الخارجي، وإتساع الرقعة الجغرافية للدولة يخلق مشكلة في الإتصال بين مختلف أجزائها مما يستعصي إيجاد إقتصاد متكامل فيها عكس الدول ذات المساحة

¹ أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 203.

² مارتين غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص

الصغيرة التي تستطيع خلق شبكة إتصالية بين مختلف أجزائها وقدرتها على خلق سوق داخلية لمنتجاتها الصناعية، بالإضافة إلى نظرية المجال الحيوي التي جاء بها "كارل هوشوفر" فالدولة لا بد منها أن تتوسع في مجال حيوي معين وإلا سيكون مآلها الزوال¹. كما تعتبر قضية الحدود من أحد العوامل المؤثرة في المنازعات الدولية كالحرب بين إيران والعراق على مشكل الحدود، كما تزداد إمكانية وقوع الحروب في تلك الدول إضافة إلى التقارب الجغرافي الذي يؤدي إلى احتمال وجود تفاعلات بين الدول المتجاورة كتدخل بعض الدول الإفريقية لمساندة حركات التحرر في الدول المتاخمة لها جغرافياً، كما أن المتغيرات الجغرافية على اختلافها من مدى حجم الأرض القابلة للزراعة ومدى توفر الدولة على المواد الخام، هي متغيرات تؤثر على خيارات السياسة وذلك من خلال تأثيرها على قوة الدولة إقتصادياً وعسكرياً، كما أن الدولة التي تجاور دولة أكبر منها يساعدها على إكتساب القوة والأمن، فالدول الكبرى تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن مع الدول المجاورة لها، كما يؤدي التقارب الجغرافي إلى التكامل السياسي الدولي ما يجعل التفاعل الدولي لهذه الدول مكثفاً².

إن إمتلاك الدولة لمواقع جغرافية يعطي لها القوة ويساعدها في تنظيم مواردها وفي التخطيط وتنفيذ سياستها الخارجية وتوجيه صانع القرار³.

كما يعد العامل السكاني من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، حيث قد يؤثر سلباً أو إيجاباً في تحديد مسار السياسة الخارجية بالدعم أو إعاقه قرارات السياسة الخارجية نظراً لدور التجانس السكاني ونوعيته الجيدة في النهوض بالإقتصاد الوطني للدولة وبالتالي الإستفادة من الموارد البشرية وبتجلى تأثير العامل السكاني إنطلاقاً من علاقته بالعوامل الأخرى كالعوامل الإقتصادية والسياسية، حيث يعتبر العامل السكاني عاملاً مؤثراً في قوة الدولة الداخلية والخارجية من خلال حجم السكان ومستوى التعليم ومدى وجود تجانس مذهبي وعرقي وتماسك إجتماعي وثقافي داخل المجتمع، فتوظيف السكان في الجانب العسكري في وقت الحرب مثلاً يساهم في الحفاظ على الدولة وضمان بقائها، ولكن لا يمكن إعتبار حجم السكان مؤشراً كافياً لقوة الدولة فالأهم هو وجود التجانس في المجتمع. كما تتأثر سياسات الدول وعلاقاتها

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 242-249.

² أحمد الحمداني قحطان، المدخل إلى العلوم السياسية، بغداد: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 116-117.

³ عبد الله بن محمود الوهبي، "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان، 1970-2011" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، 2012/2011، ص ص

الدولية بالموقع الجغرافي فهي عبارة عن تفاعل بين الموقع والمساحات الجغرافية والعمليات السياسية، فالجغرافية تسعى للبحث عن النشاط السياسي داخل دولة معينة وعلاقتها الخارجية فكثيرا ما يستخدم الباحث علم الجغرافيا لتفسير مسائل سياسية مثل حجم السكان وقضية الحدود الإستراتيجية داخل الدول، كما توفر الجغرافيا معلومات مهمة لصانع القرار وتوجه السلوكيات السياسية¹

لقد لعبت الجغرافيا السياسية دورا كبيرا في رسم هوية وتاريخ الشعوب والدول، كما قد تساهم في النهوض بالتنمية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية أو بتراجعها، وبالرغم من أهمية العوامل الجغرافية إلا أنه لا يمكن تفسير سلوك الدول إنطلاقا من موقعها الجغرافي فحسب نظرا لوجود عوامل كثيرة ذات أهمية كبيرة في توجيه السياسات الخارجية للدول .

ثانيا: العوامل الإقتصادية

إن توفر الدولة على الموارد الإقتصادية في الداخل والخارج يعكس مدى قوة سياستها الخارجية، فبالتالي تؤثر العوامل الإقتصادية على السياسة الخارجية وذلك من خلال الضغوط الخارجية الممارسة على الدولة والتي تدفعها إلى إنتهاج بعض السياسات وإتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.

وقد زاد تأثير العوامل الإقتصادية على السياسات الخارجية للدول خاصة مع بداية ظهور مفهوم العولمة في العلاقات الدولية، حيث إزداد الإعتماد المتبادل بين الدول مع بروز القضايا التي تتجاوز الحدود القومية للدولة وتنامي دور وتأثير المؤسسات الإقتصادية العالمية، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في الساحة الدولية، وبظهر تأثير العوامل الإقتصادية على السياسات الخارجية للدول من خلال صراع القوى الدولية الكبرى على المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، وإستعمالها لسلاح الغذاء للتأثير على السياسات الخارجية للدول الفقيرة التي تعاني من عدم الإكتفاء الذاتي، تشمل المتغيرات الإقتصادية كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري الذي تقاس به درجة التطور الإقتصادي للدولة، فالدول المتقدمة إقتصاديا² تزيد من إعتماها المتبادل وتفاعلاتها مع الوحدات الدولية الأخرى سواء دول أو كتكتلات إقليمية في المجال الإقتصادي ما يدفع بالدول إلى التوجه نحو التعاون والإبتعاد عن السلوكيات الصراعية فيما بينها، كما تلعب العوامل الإقتصادية دورا مهما في توجيه خيارات السياسة الخارجية فتوفر الدولة على الموارد الإقتصادية فيها وإستقرارها الداخلي يزيد من قدرتها على التفاوض في سياستها الخارجية.

¹ عبد الله بن محمود الوهبي، المرجع السابق، ص 33.

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 199.

تعد العوامل الاقتصادية جزءاً حيوياً من السياسة الخارجية نظراً لأهميتها في تفسير سلوكيات الدول، فالإقتصاد يعمل على تحديد السلوك السياسي خاصة مع زيادة تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية وازدياد الاعتماد المتبادل وإهتمام الدول بالعلاقات الاقتصادية، كما أن توفر الدولة على الموارد الاقتصادية يمكنها من تنفيذ معظم سياساتها الخارجية وتساعد في تحديد مدى قوة الدولة بناءً على مبادلاتها التجارية أو إنطلاقاً من تحقيقها لفائض في ميزان المدفوعات وللعوامل الاقتصادية أثر نسبي على العوامل السياسية، حيث توظف الأدوات الاقتصادية لبلوغ الأهداف الأمنية والسياسية المرجوة كتحقيق الأمن الوطني، فمعظم أهداف الدولة عبارة عن سياسات تحركها المصالح الاقتصادية حيث تسعى الدولة إلى تبرير مختلف سياساتها على أساس أنها تهدف إلى تحقيق أمنها الوطني¹. كما قد تبرر الدول تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت غطاء حماية حقوق الإنسان على سبيل المثال، بينما يكون السبب الرئيسي للتدخل هو حماية مصالحها الاقتصادية، كما توظف المصالح والاستثمارات غالباً في تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية²، لطالما وصفت السلوكيات الاقتصادية للدول على أنها سلوكيات إستعمارية رأسمالية، حيث نجد أن الدول المتقدمة تسعى دائماً إلى إبقاء الدول الأقل تقدماً في حالة تبعية لها وذلك عن طريق السيطرة الاقتصادية على هذه الدول وهو عبارة عن إستعمار مباشر لهذه الدول³. إضافة إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في السياسة الخارجية من خلال حجم مبيعاتها الضخمة وتأثيرها العالمي، حيث يمكن أن تتعدى أرصدة هذه الأخيرة الناتج الوطني الإجمالي للعديد من الدول، كما تؤثر هذه الشركات على موازين المدفوعات وقيمة العملات نتيجة لضخامة الموارد التي تسيطر عليها، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تلعب دوراً هاماً في الساحة الدولية وهذا الدور قد يتجاوز دور حكومات دولها، حيث تحصل هذه الشركات على تأييد لأنشطتها الخارجية وحمايتها من طرف حكوماتها، وقد تستعمل الشركات متعددة الجنسيات أساليب الرشوة والضغط السياسي على تلك الحكومات، فيرى الماركسيون الجدد أن السياسة الخارجية تعبر عن دعم المصالح الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات من طرف حكومات دولها داخلياً وخارجياً⁴، إن الانتشار

¹ إبراهيم بولمكاحل، "تأثير تحولات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2009، ص 10 .

² إبراهيم بولمكاحل، المرجع نفسه، ص 12.

³ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص ص 185-186.

⁴ المرجع نفسه، ص 191.

العالمي للشركات المتعددة الجنسيات أبقى الدول النامية تحت سيطرتها ، كما أن تنافس الدول النامية للحصول على رأس المال أعطى الشركات المتعددة الجنسيات مزايا تفاوضية، الأمر الذي أدى إلى توسيع أنشطة هذه الشركات ليشمل الأسواق العالمية، لكن وبالرغم من عمل الشركات المتعددة الجنسيات على إبقاء الدول النامية تحت سيطرتها وخلقها للتبعية التقنية في هذه الدول، إضافة إلى تهرب هذه الشركات من قيود الحماية التجارية التي تفرضها الدول النامية والتي تهدف إلى حماية منتجاتها المحلية، إلا أن هذه الدول تستفيد من تدريب موظفيها إضافة إلى توفير الشركات المتعددة الجنسيات للتقنية الحديثة وخفض العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام الفروع المحلية لهذه الشركات بإنتاج السلع في الدول النامية ، وبالتالي تظهر الأهمية البالغة والتأثير الكبير للشركات المتعددة الجنسيات في السياسات الخارجية للدول.

ثالثا: العوامل الإجتماعية والثقافية

تحتل العوامل الإجتماعية والثقافية مكانة مهمة لتأثيرها في عملية صنع السياسة الخارجية كما توجه العوامل الثقافية (قيم، معتقدات، تقاليد)، السلوك السياسي لأي دولة، فعلى المستوى الجماعي فإن فهم سيكولوجية الشعب داخل دولة معينة يساعد على التنبؤ بمخرجات السياسة الخارجية أو بردود فعل ذلك الشعب. أما على المستوى الفردي فهناك إمكانية دراسة سيكولوجية صانع القرار والسلوكيات العدوانية للدول مثلا، لكن لا يمكن دراسة الشخصية القومية لتفسير السلوكيات الخارجية للدول نظرا لتغير هذه السمات مع مرور الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تحولت من سياسة العزلة إلى إنتهاج سياسة تدخلية¹.

كما تعد الإيديولوجية من العوامل الثقافية التي تؤثر في المجتمع الدولي، فكل دولة إيديولوجية معينة قد تتوافق مع بعض الدول وتتصادم مع البعض الآخر لإختلافها في الإيديولوجيات وخير مثال على ذلك الإختلاف الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة وسعي كلاهما لإنتهاج سياسة الإستقطاب، كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر في السياسات الخارجية للدول تتمثل في العامل التاريخي أي التجارب التاريخية والتقاليد، فالتاريخ المشترك بين الدول يجعل سلوكياتها متشابهة، إضافة إلى تصورات صانع السياسة الخارجية للبيئة الدولية والقيم التي يتحلى بها، كما يؤثر الرأي العام والأحزاب السياسية وجماعات الضغط على دوائر صنع القرار السياسي.

¹ أحمد الحمداني قحطان، مرجع سابق، ص 197 .

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية أهمية ودور كبير في تحديد وتشكيل العلاقات الدولية وسلوكيات الفواعل الدولية في عصر العولمة خاصة، حيث طغت القيم الثقافية والاجتماعية والدينية على العلاقات الدولية وبالتالي سنتطرق إلى أهمية ومدى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية ودورها في تحديد السياسات الخارجية للدول، ومن ثم لا بد من دراسة الإنتماءات الثقافية والدينية وطبيعة التركيبة الفكرية لصناع القرار وغالبا ما تتعكس هذه الإنتماءات على سلوكيات ومواقف السياسة الخارجية من خلال مجموعة من المواقف والسلوكيات التي تقوم بها الدول والحكومات، وهي عبارة عن مجموعة من القيم الثقافية والاجتماعية التي تعمل على توجيه تصورات صانع القرار، كما تؤثر هذه العوامل على النشاط السياسي للمجتمعات من خلال المكون الديني والعرقى¹.

لطالما لعب العنصر الديني دورا في التوجيه السياسي، كما تؤثر الأبعاد القيمية للعوامل الاجتماعية والثقافية على سلوكيات صناع القرار وتوجهات الدول في السياسة الخارجية، فقد ازدادت أهمية العوامل الثقافية في مجال السياسة الخارجية خاصة بعد الحرب الباردة كمتغير جديد في العلاقات الدولية بعدما كان مرتكزا على عنصر القوة والصراع الإيديولوجي بالرغم من الدور المهم للعوامل الاجتماعية والثقافية إلا أن هناك مواقف رافضة لدور وأهمية هذه العوامل في التأثير على السياسة الخارجية للدول وتوجيه سلوكياتها، كما أن هناك مواقف تؤكد على نفي دور وأهمية المتغير الثقافي والمجتمعي في السياسة الخارجية، حيث ركز التحليل الواقعي للسياسة الخارجية على متغير القوة والمصلحة في العلاقات الدولية وبالتالي تجريدها من القيم الأخلاقية والمجتمعية، أي تقييم سلوكيات الدول بعيدا عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية بحجة عدم وجود إجماع دولي حول القيم الثقافية والمعتقدات وغياب ثقافة واحدة ومشتركة بين مكونات المجتمع الواحد، أما فيما يخص المواقف المؤيدة لأهمية ودور العوامل الثقافية فتركز النظرية البنائية على البناء الداخلي للدولة وطبيعة التفاعلات الداخلية القائمة فيها، والتركيز على المكون الاجتماعي والثقافي داخل المجتمعات، حيث تنظم البيئة الداخلية متغيرات عديدة تشمل الإنتماء الثقافي للفرد والقيم السائدة في المجتمع²، كما أعطت دراسات علم النفس والدراسات الاجتماعية أهمية كبيرة للبيئة الاجتماعية والمتغيرات الداخلية للدولة، نظرا للدور الذي تلعبه هذه المتغيرات في توجيه صناع القرار في السياسة الخارجية وتفسير سلوك وتفاعل الوحدات السياسية، ولقد إهتمت النظرية المثالية بتفعيل دور

¹ هشام محمود الأنداحي، مرجع سابق، ص ص 47-48.

² إبراهيم بن داخحة، "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2008/2009، ص 38.

المكونات القيمة والثقافية في توجيه سلوكيات المجتمعات تجاه باقي الدول، أما بالنسبة للنظرية الليبرالية، فقد ركزت على حاجة الفرد والمجتمع للسلم والتعاون وبالتالي الإبتعاد عن حالات الصراع والحروب وحل المسائل باستخدام الطرق الدبلوماسية¹.

إضافة إلى إهتمام النظرية البنائية بالمكونات الإجتماعية والثقافية والتصورات الفكرية للأفراد ودورها في توجيه سلوكيات الدول، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تزايد دور البعد الثقافي والقيمي في العلاقات الدولية، حيث تركز النظرية البنائية على كيفية تفاعل الأفكار والهويات فيما بينها وتقوم هذه الأخيرة بتحديد مواقف وسلوكيات الدول، كما عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة ظهور قضايا الأقليات والتنظيمات الإرهابية والنزاعات العرقية وإعطاء دور لأهمية الهويات داخل المجتمعات التي تؤكد على حقها في ممارسة دورها في السياسة الخارجية كفاعل مستقل، وحسب النظرية البنائية فإن طبيعة السياسات الخارجية للدول ماهي إلا إستجابة للقيم والمعتقدات والتصورات السائدة في المجتمعات²، وبالتالي تساعد هذه التصورات على تشكيل السلوكيات الدولية كما أكد المقترح الثقافي في العلاقات الدولية على فاعلية الثقافة في تفسير التطورات الحاصلة في مجال العلاقات الدولية، فقد أعطى صامويل هنتغتون من خلال أطروحته "صدام الحضارات" الصبغة الثقافية والحضارية لعالم ما بعد الحرب الباردة³.

فيرى هنتغتون أنه لا يجب إستبعاد المنظور الثقافي بحجة أن هناك مواقف وسلوكيات لا يمكن تفسيرها إلا من خلال المنظور الثقافي وبالتالي يحكم البعد الثقافي في سيرورة العلاقات الدولية مشيراً إلى دور الحضارات وتأثيرها المهم في السياسة الخارجية، وتمثل القيم الثقافية و الإجتماعية جوهر سلوكيات السياسة الخارجية التي تشمل الهوية الوطنية والعقائد التي تؤثر في المجتمعات وتساهم في صنع السياسة الخارجية وذلك إنطلاقاً من الإنتماءات الثقافية والعقائدية للشعوب كما أن هناك علاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة وسياستها الخارجية، حيث تساعد هذه الأخيرة على فهم وتفسير السياسات الخارجية للدول⁴.

¹ إبراهيم بولمكاحل، تأثير تحولات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة،

المرجع السابق، ص 17 .

² أحمد الحمداني قحطان، مرجع سابق، ص ص 201-201 .

³ إبراهيم بن دايدة، المرجع نفسه، ص ص 46-48 .

⁴ أحمد الحمداني قحطان، مرجع سابق، ص 410.

إضافة إلى تأثير النظام السياسي على السياسات الخارجية للدولة، حيث تعكس قوة النظام السياسي قوة الدولة وسياساتها الخارجية كالأنظمة الشرعية والديمقراطية التي تمنح الحرية للشعب في إختيار ممثليه وتحافظ على الأمن والإستقرار، كلها عوامل تؤدي إلى سياسة خارجية معبرة عن مصالح الشعب وتكون السياسة الخارجية قادرة على الإستجابة والتفاعل في النسق الدولي بالمقارنة مع النظم الشمولية التي تقمع الأحزاب السياسية والرأي الآخر وتحنكر وسائل الإعلام، وقد تكمن قوة النظام السياسي في قيادة كارزمية أو في وجود خبرات دبلوماسية وطنية تؤثر في السياسة الدولية. كما تتأثر السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الدولية التي تتعامل وتتفاعل معها، ويعبر النسق الدولي عن تلك القواعد التي تضبط السلوكيات وعلاقات الدول فيما بينها، وقد عرف مجال العلاقات الدولية فترات تاريخية مختلفة من نظام الأحادية القطبية إلى نظام تعدد الأقطاب ومن بين العوامل المؤثرة نجد¹ :

أولا: الأحزاب السياسية

يعرف إدمون بيرك الحزب على أنه " إتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومي وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعا" كما يعرف أوستن رني الحزب السياسي على أنه "جماعة منظمة ذات إستقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها وتخوض المعارك الإنتخابية أملا الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة"، أما فريديكز فيعرف الحزب السياسي على أنه "تنظيم يعين مرشحين للإنتخابات لدخول الهيئة التشريعية"². كما تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في إختيار صناع القرار في السياسة الخارجية وذلك يتم عن طريق الترشيح والإنتخاب، حيث تعمل الأحزاب السياسية على إختيار السياسات الخارجية التي تتلاءم وتتسجم مع أفكارها ومبادئها، وبالتالي يتأثر صناع القرار ببرامج الأحزاب السياسية التي إختارتم، حيث ترتبط الأحزاب السياسية بقضايا السياسة الخارجية سواء من طرف الحزب الذي يتولى السلطة أو الأحزاب التي ساهمت في إعداد السياسة الخارجية أو الأحزاب المعارضة، فتولي هذه الأحزاب أهمية كبيرة لقضايا السياسة الخارجية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أولويات الأحزاب السياسية بعدما كانت إهتماماتها منحصرة على السياسة الداخلية فقط³.

إن إهتمام الأحزاب السياسية بقضايا السياسة الخارجية يساعد على كسب الأعضاء المؤيدين لها، وتهدف الأحزاب السياسية من خلال هذا الإهتمام إلى تحقيق الدعاية وتحديد مواقف معينة في السياسة

¹ أحمد النعيمي، المرجع السابق، ص ص 306-310 .

² المرجع نفسه، ص 313 .

³ أحمد الحمداني قحطان، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 265.

الخارجية، كما تعتبر بمثابة قناة اتصال بين السلطة والجمهير، حيث تعمل هذه الأخيرة على إيصال مطالب الشعب إلى دوائر صنع القرار السياسي، كما تساهم في إنجاز وظائف السياسة الخارجية أو التأثير على عملية صنع القرار، ويتمثل الهدف الأساسي للأحزاب السياسية في الوصول إلى السلطة بهدف تنفيذ أهدافها وبرامجها، وفي حالة عدم وصولها إلى السلطة تلجأ هذه الأحزاب إلى المشاركة مع أحزاب أخرى تكون قريبة من أهدافها أو تتحول إلى المعارضة وبالتالي تحقق جزء من أهدافها كالسعي لإكتساب القاعدة الشعبية على سبيل المثال، أما الأهداف العامة للأحزاب فتتمثل في حماية الدولة من العدوان الأجنبي والسعي لتحقيق السلم والأمن في الداخل، كما تعمل الأحزاب السياسية على مراقبة الحكومة وتمكين الشعب من التعبير عن إرادته ونشر الوعي السياسي داخل الأحزاب السياسية¹.

أما فيما يخص أهمية الأحزاب السياسية فهي تتمثل في مساهمتها في نشر الوعي السياسي وتعزيز الثقافة السياسية، حيث تمنح فرصة لمختلف الشرائح الإجتماعية للتعبير عن مصالحها وتمكنها من المشاركة بفعالية بحكم وعيها السياسي وإدراكها.

ثانياً: جماعات المصالح (جماعات الضغط)

هي جماعات تقوم بممارسة الضغوطات على السلطات السياسية والتأثير على القرارات السياسية بهدف تحقيق أهداف معينة، وهذه الجماعات لا تهدف للوصول إلى السلطة بل لتحقيق مصالحها الشخصية فقط، وغالبا ما تكون هذه المصالح مرتبطة بتكويناتها الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية، حيث تسعى هذه الجماعات لتحقيق مكاسب معينة لأعضائها، وقد لا تكون علنية أو مشروعة كما قد لا تكون منظمة ولا تخضع للرقابة الشعبية².

كما تختلف جماعات المصالح في أهدافها ووسائلها، حيث نجد جماعات المصالح السياسية وجماعات المصالح شبه السياسية ومثال جماعات المصالح السياسية اللوبي الصهيوني، أما بالنسبة لجماعات المصالح شبه السياسية فهي تجمع بين الأهداف السياسية والإقتصادية في الوقت نفسه وهناك جماعات المصالح الإنسانية التي تعنى بنشاطات حقوق الإنسان على سبيل المثال أو جمعيات الرفق بالحيوان، بالإضافة إلى جمعيات المصالح المهنية التي تسعى لتحقيق أهداف أصحاب المهنة الواحدة، كما تختلف جماعات المصالح من حيث التنظيم فهناك جماعات المصالح المنظمة وجماعات المصالح

¹ أحمد الحمدان قحطان، مرجع سابق، ص ص 266-267.

² المرجع نفسه، ص 269.

غير المنظمة وقد تكون دائمة كالنقابات أو وقتية تسعى فقط لتحقيق غرض معين، فتهدف جماعات المصالح إلى تجميع المصالح والتعبير عنها حيث تؤثر هذه الجماعات على عملية السياسة الخارجية وذلك باستخدام الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية¹، ويتسم تأثير جماعات المصالح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بالمحدودية من حيث صعوبة إقناع السلطات بوجهة نظرها خاصة في التأثير على القضايا السياسية والعسكرية، كما تعتبر جماعات المصالح التي ترتبط بدول أجنبية (جماعات الربط) من أكثر الجماعات تأثيراً في مجال السياسة الخارجية، وتأثير هذه الأخيرة يكون بشكل يتوافق مع مصالح الدول الأجنبية التي ارتبطت معها هذه الجماعات حيث قد تدفع جماعات الربط بالسلطات إلى اتخاذ قرارات في مجال السياسة الخارجية لإرضائها فوجود هذا النوع من الجماعات قد يؤدي إلى حدوث مشاكل داخلية وخارجية. تؤثر جماعات الضغط بدورها على صانعي السياسة الخارجية كتأثير جماعات الضغط الصهيونية في القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف المرجوة، التي تتمثل في المشاركة في صنع السياسة الخارجية وذلك بالعمل على خلق علاقات شخصية مع صناع القرار في السياسة الخارجية.²

تستخدم جماعات المصالح وسائل عديدة لتحقيق أهدافها، حيث يعتبر الإقناع من أهم الوسائل التي تتبعها هذه الجماعات لإقناع الحكومات بأهدافها وذلك بالإستعانة بأصحاب الخبرة الذين يستخدمون كل الإمكانيات المادية والخبرات العلمية للوصول إلى أهدافهم المرجوة³، كما تستخدم هذه الجماعات أسلوب التهديد بهدف التأثير على السلطات مثل التهديد بسحب الثقة من أعضاء البرلمان، وقد تصل هذه الجماعات إلى حد إستخدام القوة وذلك عن طريق القيام بإضرابات وقد تلجأ إلى أسلوب المقاضاة للمطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها بإلغاء القرارات الإدارية التي تضر بمصالحها وتمارس هذه الجماعات الضغط على السلطات الحكومية (التشريعية والتنفيذية) في جميع الجوانب (السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية)، وتؤثر في أعضاء البرلمان وذلك بإقامة علاقات مع بعض أعضاء البرلمان بهدف إلغاء قانون معين أو تعديله أو بغية الحصول على قانون يخدم مصالحها هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعى جماعات المصالح لتعبئة وتوجيه الرأي العام خدمة لمصالحها عبر وسائل الإعلام.⁴

¹ لويد جنس، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 157.

² المرجع نفسه، ص 159.

³ لويد جنسن، المرجع نفسه، ص 159.

⁴ أحمد الحمداني قحطان، مرجع سابق، ص 296.

يبقى تأثير جماعات المصالح على السياسة الخارجية في وقت الأزمات تأثيراً نسبياً وضئيلاً بسبب نقص المعلومات مقارنة بالحكومة التي تملك المعلومات، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على التأثير على هذه الجماعات التي لا تفوق تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية.¹

ثالثاً : الرأي العام

يعرف ليونارد دوب الرأي العام على أنه "يشير إلى اتجاهات أفراد الشعب إزاء مشكلة ما في حالة انتمائهم إلى مجموعة واحدة ، كما يعرفه لاري الوتيز بأنه "مجموعة الآراء والاتجاهات التي تتبناها مختلف الجماعات والأفراد تجاه النظام السياسي بصفة عامة والقضايا الجماهيرية المهمة بصفة خاصة، ويتعين على القادة أن يأخذوا في اعتبارهم وجهات نظر هذه الجماعات المتباينة عندما يقومون بصياغة سياستهم الجديدة"² .

يعبر الرأي العام عن توجهات النظر لمجموعة نحو قضية معينة أو نحو مسألة ذات أهمية، حيث يفترض وجود جماعة معينة وإبداء آرائهم حول قضية معينة، وقد يكون الرأي العام مؤقتاً حين يكون متعلقاً بقضية معينة، حيث ينتهي هذا الرأي عندما تتطوي القضية المطروحة أو يكون دائمي وذلك عندما يتعلق الأمر بقضية الأمن الوطني، كما قد يكون الرأي العام يومياً ويكون هذا الأخير مرتبطاً بالأحداث اليومية وينقسم الرأي العام إلى ثلاثة أنواع حيث نجد الرأي العام الوطني وتتميز قضاياها بالوطنية كقضية الاستقلال و الحرية، كما قد يكون إقليمياً كوجهات نظر الأفراد والجماعات حول القضايا الإقليمية كالنزاعات الإقليمية وهناك الرأي العام العالمي الذي يتمثل في رأي شعوب العالم في قضية ما سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية ويتم التعرف على اتجاهات الرأي العام من خلال إجراء الاستفتاءات والإستبيانات بهدف رسم صورة عن السياسات والخطط.

كما أن للرأي العام أهمية كبيرة في الحياة السياسية والمجتمع المدني ويؤثر على القضايا السياسية والاجتماعية والإقتصادية، إقليمية كانت أو دولية فينبثق الرأي العام تجاه قضية معينة من درجة التماسك الإجتماعي وتوافق المصالح حولها إن افتقار الرأي العام للمعلومات المتعلقة بالشؤون الخارجية أدى إلى عدم اهتمامه بقضايا السياسة الخارجية، حيث نجد أن الرأي العام متجه أكثر إلى القضايا الداخلية على حساب إهتمامه بالقضايا الخارجية، ولكن بالرغم من ذلك هناك تأثير كبير للرأي العام في السياسة

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 255.

² كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، ط3، الأردن : دار المسيرة، 2013، ص 197.

الخارجية وذلك من خلال تأثير صناع القرار على الرأي العام الذي يزداد أكثر في أوقات الأزمات أين يزداد التقاف الرأي العام حولهم وتزداد شعبيتهم خاصة في الدول الديمقراطية¹، أما بالنسبة للدول التسلطية والنامية فالرأي العام لا يعد من العوامل المهمة المؤثرة في السياسة الخارجية، حيث يبقى دوره ضئيل بسبب فرض الحكومات رقابة على المعلومات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية في تلك الدول فإمكانية توجيه الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية يفوق إمكانية توجيهه في المجتمعات التسلطية.

قد يستعمل الرأي العام لتحقيق أهداف دبلوماسية ومثال ذلك المسيرة التي قام بها أكثر من مائة ألف مغربي إلى الصحراء الغربية في أكتوبر 1975 لإظهار تأييدهم للمطالب الإقليمية ضد الجزائر، فإمكان الدعاية الحكومية أن تعبئ الرأي العام للتظاهر ضد السياسات الدولية الغير مرغوب فيها أو عن طريق اللجوء إلى المظاهرات الجماهيرية بهدف تحقيق أهداف معينة خاصة في الدول ذات النظم التسلطية.²

كما يسعى صناع القرار لتوجيه الرأي العام سواء لتحقيق أهداف داخلية أو أهداف خارجية كمحاولة صناع القرار توجيه الرأي العام الأمريكي فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية في محاولة منهم للحصول على تأييد الرأي العام لتحرير التجارة الدولية في الخمسينات، أما بالنسبة لتأثير الرأي العام في السياسة الانتخابية فنجد أن قضايا السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية تحتل مكانة أقل أهمية في حملات السياسة الانتخابية³.

المبحث الثاني : أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية مجموعة من الأدوات والموارد، حيث تتمثل أدوات السياسة الخارجية في تلك الموارد الاقتصادية والبشرية التي تستعملها الدولة لوضع وتنفيذ سياستها الخارجية.

المطلب الأول : الأدوات السياسية والدبلوماسية

تتمثل الأدوات السياسية في تلك المهارات التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية نظرا لتأثير النظام السياسي على قضايا السياسة الخارجية التي تساعد الدولة في معاملتها مع الوحدات الدولية الأخرى فإكتساب صانع القرار للتأييد لسياسته يمكنه من توظيف هذه الأخيرة في عملية السياسة

¹ أحمد الحمداي قحطان، المدخل إلى العلوم السياسية، المرجع السابق، ص 306-309.

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 187.

³ محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 189.

الخارجية¹. يعرف "هارولد نيكلسون" الدبلوماسية على أنها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض" وبالتالي تعتبر الأداة الدبلوماسية من أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، حيث تقوم الدولة من خلالها بتمثيل نفسها والتفاوض مع الدول الأخرى وفرض إرادتها بهدف حماية مصالحها الوطنية وأمنها الخارجي وتزداد فعالية الأداة الدبلوماسية حين تدعم بوسائل السياسة الخارجية الأخرى كالأداة الإقتصادية والعسكرية، فلجوء الدولة لإستخدام القوة العسكرية يصاحبها القيام بنشاطات دبلوماسية بهدف تبرير إستخدامها للقوة العسكرية، كما تستخدم الجهود الدبلوماسية للوصول إلى حلول سياسية كعقد هدنة أو وقف إطلاق النار، هذا وقد تجمع الدولة بين أسلوب الترهيب و الترهيب وذلك باستخدام وسائل الإكراه والتهديد والقوة القهرية²، يكمن الاختلاف بين السياسة الخارجية والدبلوماسية في أن السياسة الخارجية تكون علنية مقارنة بالدبلوماسية التي تتسم بالسرية وتتخذ قرارات السياسة الخارجية بمشاركة الهيئات العليا أما الدبلوماسية فتقوم بتزويد المعلومات لجهاز اتخاذ القرار، إلا أن السياسة الخارجية والدبلوماسية يكملان بعضهما البعض فالدبلوماسية تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول كما أن الدبلوماسية تحتاج إلى توجيه من طرف السياسة الخارجية وتتوقف النشاطات الدبلوماسية بنشوء أزمات ونشوب الحروب، تعمل الأداة الدبلوماسية على شرح سياسات الدول وتفسر مختلف توجهاتها إزاء القضايا الدولية، حيث تظم الأداة الدبلوماسية مختلف الموارد والمهارات التي تقوم الدولة بإستخدامها بهدف حماية مواطنيها وتنظيم التعامل مع الأجانب وذلك عن طريق السفارات والقنصليات التي تساعد الدولة على الاتصال الدولي مع باقي الدول.

تعتبر الدبلوماسية وسيلة من وسائل التعامل تستعملها الدول بغية تحقيق أهدافها على المستوى الدولي وذلك عن طريق صياغة تحالفات وعقد إتفاقيات حيث تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم كما أنه لا يمكن إهمال الأداة الدبلوماسية حتى في زمن الحرب فالدبلوماسية والحرب وسيلتين متكاملتين للإقناع والإكراه.

الدبلوماسية هي الوسيلة التي تقيم عبرها الدول بعلاقات مع الدول الأخرى، حيث تلجأ الدول لهذه الوسيلة لحل النزاعات والخلافات دون اللجوء إلى القوة، كما أنها وسيلة لتطبيق السياسة الخارجية، حيث تكون المهمة الأساسية للدبلوماسيين التفاوض وجعل السياسات الخارجية متأقلمة مع الوضع القائم وجعل سياسة

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 263.

² محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 189.

دولهم الخارجية متماسكة وواضحة بهدف تحقيق أهداف الدولة من دون إثارة العداء مع الدول الأخرى وبالتالي فالدبلوماسية هي الوسيلة التي تقيم عبرها الدول بعلاقات مع الدول الأخرى¹.

تلجأ الدول لهذه الوسيلة لحل النزاعات و الخلافات دون اللجوء إلى القوة كما أنها وسيلة لتطبيق السياسة الخارجية، حيث تكون المهمة الأساسية للدبلوماسيين التفاوض وجعل السياسات الخارجية متأقلمة مع الوضع القائم، وجعل سياسة دولهم الخارجية متماسكة وواضحة بهدف تحقيق أهداف الدولة من دون إثارة العداء مع الدول الأخرى وبالتالي إجتنب الدخول في النزاعات، وذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلى حل النزاعات قبل تفاقمها وذلك بتدخل الفواعل الدولية مثل الدول أو المنظمات الدولية للحد من خطورة النزاعات وحماية الأمن القومي بالوسائل السلمية .

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية

تشكل القوة الاقتصادية لدولة ما أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وتستخدم² الأداة الاقتصادية في عدة أساليب منها تقديم المساعدات الاقتصادية أو اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية وذلك بصدد التأثير على السلوكيات الخارجية للدول، حيث ازدادت أهمية القوة الاقتصادية بعد تراجع القوة العسكرية كمفهوم في العلاقات الدولية خاصة مع ظهور العولمة وعصر الإعتماد المتبادل وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في إرساء أسس النظام الاقتصادي الدولي كما أن المعونات الاقتصادية التي تمنحها الدول المتقدمة التي تتوفر على عنصري التكنولوجيا ورأس المال إلى الدول النامية ليست إلا أداة لتنفيذ سياستها الخارجية وتدعيم مصالحها الشخصية ولقد استخدمت المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي كالتهديد بقطعها وذلك بهدف التغيير في توجهات السياسة الخارجية لبعض الدول كما تقدم هذه المساعدات في كثير من الأحيان بمشروطة سياسية وإقتصادية ذلك خدمة لمصالحها الاقتصادية، هذا وتتعدد الأنشطة التي تشمل الأدوات الاقتصادية من تقديم أو طلب المعونات الاقتصادية (كتحديد صرف العملة الوطنية والتعريفات الجمركية...إخ)³ .

¹ لويد جنسن، مرجع سابق، ص ص 163-165.

² المرجع نفسه، ص 167.

³ هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، المرجع سابق، ص 244.

تتمثل الأدوات الاقتصادية في مختلف الأنشطة التي تستعمل لإدارة وتوزيع الثروات الاقتصادية وتنظم هذه الأنشطة إعطاء أو طلب المساعدات الاقتصادية والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، بالإضافة إلى أدوات تحديد سعر الصرف وإنتاج وتوزيع البضائع والخدمات.

فقد ازدادت أهمية القوة الاقتصادية نتيجة تدهور أهمية القوة العسكرية والأسلحة التقليدية كأداة¹ من أدوات السياسة الخارجية وبالمقابل فإن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ساهم في التأثير في سلوكيات السياسة الخارجية، فالأدوات الاقتصادية تمكن الدولة من فرض عقوبات اقتصادية على دولة أخرى ما يظهر جليا في المعونات الخارجية وذلك من خلال استعمالها كسلاح لقطع المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطعها وذلك بهدف الدفع بالدولة المستقبلة للمعونة إلى التصرف بشكل معين كقطع الولايات المتحدة الأمريكية لمعونتها الاقتصادية عن إسرائيل بهدف إجبارها على وقف عدوانها على مصر سنة 1956، وتستعمل العقوبات الاقتصادية كأداة للتأثير على الدول التي تخالف القواعد الدولية لكن لا يمكن اعتبار العقوبات الاقتصادية كأداة للنفوذ ولا تعتبر كسلاح فعال للتأثير على السياسات الخارجية للدول، بالإضافة إلى عدم فعالية المقاطعة التجارية كأداة للضغط الاقتصادي وبالمقابل هناك أدوات أكثر فعالية من سلاح المقاطعة التجارية التي تؤثر بدورها على السياسات الخارجية للدول والتي تتمثل في تخفيض الإستثمارات وحجم القروض والمنح، بالإضافة إلى رفض إعادة جدولة ديون دولة معينة².

كما تتأثر الدول الأقل تقدما بالعقوبات الاقتصادية مقارنة بتأثر الدول الأكثر تقدما وهذا راجع إلى عدم وجود نوعية في إقتصاديات الدول الأقل تقدما ما يجعلها تتعرض للمقاطعة التجارية لعدم امتلاك هذه الدول لإمكانيات التخزين و عدم توفرها على المهارات التسويقية مقارنة بإقتصاديات الدول المتقدمة التي تمتلك الكوادر الدبلوماسية القادرة على زيادة الصادرات، بالإضافة إلى تنوع منتجاتها ما يجعل الدول المتقدمة من أكثر الدول نشاطا في مجال السياسة الخارجية نظرا لتوفرها على الموارد واتساع نطاق مصالحها على المستوى الدولي.

وهناك إختلاف فيما يخص أدوات السياسة الخارجية المستعملة من طرف الدول الكبرى والصغرى، فالدول الكبرى قادرة على مكافئة ومعاينة دول أخرى أما الدول الصغرى فتتحصن أدواتها في الوسائل الدبلوماسية كالإحتجاجات أو قطع العلاقات الدبلوماسية .

¹ المرجع نفسه، ص 249.

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 90.

على الرغم من أهمية الأدوات الاقتصادية التي ازدادت نتيجة تزايد الاعتماد المتبادل ومن أجل إجتنب وقوع حرب نووية إلا أن المقاطعة الاقتصادية لا تعتبر أداة فعالة للتأثير على السياسات الخارجية للدول.¹

المطلب الثالث : الأدوات العسكرية

تعتبر تعتبر الأداة العسكرية أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول وهذه الأداة تتعلق باستعمال القوة والعنف مع الدول الأخرى ويظهر ذلك في الحروب التي تقوم بها الدولة ضد دولة أخرى فيعرف أفلاطون الحرب على أنها "الحالة الطبيعية لعلاقات ما بين المجتمعات السياسية"، فالحرب عبارة عن أداة من أدوات السياسة ووسيلة تنتهجها الدول للدفاع عن قيمها وأمنها القومي حيث تعبر الحرب عن المواجهة المباشرة والمسلحة بين طرفين و تمثل أعلى مراحل الصراع لإرتكازها على العنف والقتال.²

إن الإعتدال على العامل العسكري كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول ما زال قائما خاصة مع زيادة استخدام أسلحة الدمار الشامل وظهور السلاح النووي، فالحرب هي إمتداد للممارسة السياسية بإستخدام العنف والتهديد باستعمال القوة التي تلجأ إليها الدول بعد فشل الأدوات الدبلوماسية والإقتصادية . تشمل الأدوات العسكرية إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها بالإضافة إلى الغزو المسلح وتطوير الأسلحة وعقد التحالفات العسكرية أو التهديد باستعمال القوة، كما تؤثر القوة العسكرية في سلوكيات السياسة الخارجية فامتلاك الدولة للقوة العسكرية يعطي لها هبة دولية إضافة إلى أن للأسلحة العسكرية أثر كبير على ردع الحروب خاصة الأسلحة النووية، فإن إظهار الدولة لقوتها العسكرية يقلل من إحتمال التدخل العسكري في تلك الدول وهذا ما يزيد من قدرة الدولة على مقاومة التدخل الخارجي. لقد أولت الدول إهتماما كبيرا للأحلاف العسكرية وزاد إهتمامها بربط علاقاتها مع دول أخرى وذلك بهدف تحقيق أهدافها وزيادة قوتها، ويمكن التمييز بين نوعين من الأحلاف العسكرية فهناك أحلاف دفاعية وأحلاف هجومية، فالأحلاف الدفاعية تكون بتعهد الدول الأعضاء بالدفاع الجماعي عن بعضها البعض ضد الدولة المعتدية أما الأحلاف الهجومية فتستهدف الهجوم على دولة معينة وغالبا ما تكون هذه الأحلاف توسعية وسرية، أما فيما يخص التدخلات العسكرية للقوى الخارجية فنجد أن تدخلات القوى الكبرى تتعلق

¹ المرجع نفسه، ص 93 .

² محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 96.

بالمصالح الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية¹، أما تدخلات القوى الصغرى غالباً ما تكون مرتبطة بالمنازعات حول الأقاليم والأمن الحدودي وعقد تحالفات إستراتيجية، لمواجهة التهديدات الخارجية وهذه التحالفات قد تكون مع الدول الكبرى أو مع الدول الصغرى ولكن من الصعب تكوين تحالفات أو إئتلافات فعالة بين الدول الصغرى بسبب تدخل القوى الكبرى في شؤون هذه الدول. كما أن دخول الدول الصغرى في أحلاف يؤدي إلى تدهور علاقاتها مع الدول المجاورة التي لم تدخل في تلك الأحلاف وتعتبر إستراتيجية عدم الإنحياز هي الأمثل بالنسبة للدول الصغرى فهذه الإستراتيجية تعمل على إبعاد هذه الدول من الصراعات وتخفيف الضغوطات الخارجية عليها كما أن الدول الغير منحازة يمكن أن تحصل على المعونات العسكرية من كلا القطبين المتصارعين، كما تعتبر الأحلاف العسكرية ظاهرة دولية ذات بعد إجتماعي تكونت من أجل الدفاع والبحث عن الأمن لضمان بقاء الدول و إستمراريتها في النظام الدولي وذلك قصد تحقيق أهداف إستراتيجية وفق عملية إتخاذ القرارات الخارجية.

تعتبر القوة هي المحرك الأساسي للسياسة الدولية، فهي ضرورية لتطوير مصالح الدولة وبالتالي تهدف السياسة الخارجية إلى تحقيق المصلحة الوطنية، وغالباً ما تصطدم مصالح الدولة بمصالح غيرها من الدول وذلك في إطار سعيها لتحقيق مصالحها على المستوى الخارجي من خلال لجوء الدولة لممارسة القوة العسكرية كاللجوء إلى الحرب مثلاً لتحقيق مصلحتها الوطنية حيث تختلف هذه الأخيرة من دولة إلى أخرى وذلك حسب أهدافها الإستراتيجية ومكانتها الدولية². حيث تختلف هذه الأخيرة من دولة إلى أخرى وذلك حسب أهدافها الإستراتيجية ومكانتها الدولية وقد تلجأ الدول إلى تغطية مصالحها بحجة نشر القيم والمبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

أما فيما يخص التدخلات العسكرية للقوى الخارجية فنجد أن تدخلات القوى الكبرى تتعلق بالمصالح الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، أما تدخلات القوى الصغرى غالباً ما تكون مرتبطة بالمنازعات حول الأقاليم والأمن الحدودي وعقد تحالفات إستراتيجية لمواجهة التهديدات الخارجية وهذه التحالفات قد تكون مع الدول الكبرى أو مع الدول الصغرى ولكن من الصعب تكوين تحالفات أو إئتلافات فعالة بين الدول الصغرى بسبب تدخل القوى الكبرى في شؤون هذه الدول .

¹ ليلي مداني، "توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003"، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، 2007/2008، ص 27.

² ليلي مداني، المرجع نفسه، ص 30.

المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية

المطلب الأول : المحددات الداخلية

تتمثل المحددات الداخلية في السياسات الداخلية للدول وأنماط التفاعل بين وحدات النظام السياسي ومتغيرات البيئة الداخلية من أحزاب سياسية وجماعات الضغط والرأي العام حيث تؤثر متغيرات البيئة الداخلية على سلوكيات السياسة الخارجية للدول فالمحددات الداخلية هي عبارة عن متغيرات مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنوي للدولة¹.

وهي غير ناتجة عن تفاعل الدولة مع الوحدات الدولية الأخرى وتتمثل الأبعاد الداخلية في دور التوترات والأزمات الداخلية في التأثير على السياسة الخارجية بالتالي يتأثر النشاط الخارجي من خلال الضغوطات التي تفرضها الأزمات الداخلية²، حيث يفترض بعض الدارسين أن تقاوم المشكلات الاجتماعية يؤدي إلى افتعال السلطات السياسية للمشاكل الخارجية، كافتعال صدام إيدولوجي أو خارجي أو أزمة دولية محدودة بهدف التخفيف من الضغوطات الناتجة عن المشاكل الداخلية وتوجيه الرأي العام نحو الصراع الخارجي ولكن هناك من ينفي إمكانية تحقيق الأزمة الداخلية من خلال خلق أزمة خارجية تختلف العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي من مجتمع إلى آخر، فنجد أن النظم التسلطية هي أكثر النظم ميلا إلى تحويل الصراع الداخلي إلى صراع خارجي مقارنة بالنظم الديمقراطية التي قد تقل قدرة النخبة الحاكمة فيها في تحويل هذا الصراع أما الدول النامية فهي الأكثر ميلا لافتعال الصراعات الخارجية للتغلب على مشاكلها الداخلية كما أن تحويل الصراع الداخلي إلى صراع خارجي قد لا يؤدي بالضرورة إلى حل المشاكل الداخلية فقد يكون سببا في تقاوم هذه الأخيرة خاصة إذا لم تأخذ الفئات الاجتماعية الصراع الخارجي على محمل الجد ما يؤدي بالتالي إلى خسارة النخبة الحاكمة للصراع الخارجي. كما أنه قد يتحول الصراع الداخلي إلى صراع خارجي عن طريق سياسة مقصودة من النخبة السياسية أو نتيجة عوامل أخرى تتمثل في انعكاس الصراع الداخلي نحو الخارج وميل القوى الخارجية إلى التدخل في الصراعات الداخلية لدول أخرى كما قد يؤدي الصراع الخارجي إلى تقاوم المشاكل الداخلية، ما يؤدي إلى تردد النخبة الحاكمة في تسوية مشاكلها الخارجية خوفا منها من إستغلال العدو الخارجي لمشاكلها

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 258-299.

² رياض مزبان، "الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة حرب الخليج الثانية"،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2004/2005، ص ص 12-14 .

الداخلية وذلك من خلال الضغط عليها ووضع مطالب مجحفة لتسوية الصراع كما أن تفاقم الصراع الداخلي يؤدي إلى صعوبة التوصل إلى إتفاقيات دولية لتسوية المشاكل الخارجية¹.

قد تلجأ النخبة الحاكمة إلى التغلب على المشاكل الداخلية دون الدخول في صراعات خارجية و ذلك من خلال الدخول في علاقات سلمية مع الدول الخارجية ما يساعد الدول في توحيد قومياتها، تعتبر الظاهرة القومية بمثابة قوة مؤثرة على سياسات الدول وعلاقتها بالدول الأخرى نظرا لنشوء خلافات بين النخب الحاكمة حول الأسلوب الأمثل لتحقيق الوحدة السياسية أو محاولة هذه الأخيرة للإبقاء على أوضاع التجزئة، فتعبر القومية عن الإحساس النفسي بالإنتماء إلى الدولة القومية حيث تطورت القومية في الدول النامية خاصة ويرجع ذلك إلى ضعف الشعور بالإنتماء وعدم قدرة هذه القوميات في التأثير على العملية السياسية مقارنة بالمجتمعات المتقدمة التي أسست فيها القومية على المشاركة السياسية، وبالتالي أصبحت هذه القوميات أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كما قد تؤثر القومية بشكل ايجابي أو سلبي على السياسات الداخلية والخارجية، حيث تساهم القومية في توحيد الشعوب التي تشترك في هوية قومية واحدة، كما قد تؤدي إلى تفرقة الجماعة وذلك عن طريق الصراعات الشديدة بين الجماعات العرقية والإنفصالية وبالتالي فهناك من ينظر للقومية على أنها قوة خلاقة لتأكيداها على الكيانات القومية المستقلة والبعض الآخر ينظر إليها على أنها قوة غير خلاقة فالشعب قد لا يرغب في معارضة سياسات حكومته أو في بعض الأحيان يندم النقد العام لهذه السياسات بالتالي فهناك من ينظر إلى القومية على أنها تساعد في تحقيق الديمقراطية، وتشجع على المشاركة السياسية أو أنها أداة تستخدمها الدكتاتوريات للحصول على التأييد الشعبي وإدماج الجماهير في شعارات الدولة القومية². كما أنه هناك من يرى بأن القومية تؤدي إلى السلام وذلك من خلال إقرار حق تقرير المصير القومي كوسيلة لتحقيق السلام، ولكن يذهب البعض الآخر إلى إثبات أن القومية تؤدي إلى الحرب وذلك بسبب التعصب العرقي والكره للأجانب، بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية حيث تتمثل القدرة العسكرية في تلك الموارد والتكنولوجيا التي تسمح للدولة للدخول في صراعات مسلحة، وبالتالي فإن إمتلاك الدولة للقوة العسكرية قد يدفع بها إلى اللجوء إلى القوة العسكرية والميل نحو استخدامها في التعامل مع الآخرين³، ومن أجل تحقيق أهداف

¹ ليلي مداني، "توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003"، المرجع السابق، ص 27.

² ابراهيم بن دايدة، مرجع سابق، ص 30 .

³ المرجع نفسه، ص 32.

سياستها الخارجية فالمؤسسة العسكرية دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية وذلك لإملاك هذه الأخيرة لوسائل الإكراه في المجتمع، هذا وقد تكتسب المؤسسة العسكرية مهارات تنظيمية مهمة من التدريبات والمساعدات العسكرية التي تعزز دور المؤسسة العسكرية في العديد من الدول خاصة في الدول النامية، كما أن العلاقات المدنية العسكرية تتفاوت في كل من الدول الشمولية والمجتمعات الديمقراطية حيث تنتشر الأقلية العسكرية في دول العالم الثالث، أين تكون المؤسسة العسكرية هي المسيطرة ما يؤدي إلى كثرة الانقلابات العسكرية في تلك الدول، كما يؤثر وجود هذه الأقليات العسكرية على العلاقات بين الدول فقد تلجأ الأقليات العسكرية إلى ربط علاقات مع بعضها البعض مقابل علاقاتها بالحكومات المدنية، أما في الدول الشمولية فتتميز العلاقات المدنية العسكرية بالحساسية هذا لإعتماد حكومات الدول الشمولية على القوة العسكرية والإرهاب للسيطرة على شعوبها، أما في الدول الديمقراطية فهي تهتم بإبقاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ويتم وضع القادة العسكريين تحت سلطة وزراء الدفاع المدنيين، بينما في النظم الرئاسية فغالبا ما يكون رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة أما في حالة الحروب فترجع الأولوية إلى السلطة العسكرية ولكن بالرغم من أهمية القوة العسكرية إلا أن أهميتها تضاعلت كأداة لتحقيق السياسة الخارجية¹.

كما تزايدت أهمية القوة الاقتصادية نظرا لتزايد أهمية القضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية فإن امتلاك الدولة للقوة الاقتصادية هو عامل رئيسي في تمكين الدولة من التأثير في سياسات الدول الأخرى ومقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية، ومن ثم تلعب القوة الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، فالموارد الاقتصادية تحدد مدى قدرة الدولة وتبرر الكثير من السياسات الاقتصادية على أساس الأمن الوطني لكن لا يخفى علينا أنها سياسات تحركها المصالح الاقتصادية بيد أن الدولة تسعى لتحقيق الربح والمنفعة الاقتصادية، كما ازدادت أهمية المؤسسات الاقتصادية والمالية وتعاضد دورها في توجيه² وتحريك السياسات الخارجية للدول، من حيث إشراف الوزارات المختصة بالتجارة على مجمل الإتفاقيات التجارية الخارجية بالإضافة إلى ظهور الفواعل غير الرسمية ودورها في التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية كجماعات المصالح التي تمارس الضغوط على الجهات المسؤولة وذلك بهدف تحقيق مصالحها خاصة على المستوى الخارجي.

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 66.

² المرجع نفسه، ص 69.

من المؤثرات الداخلية أيضا نجد دور المؤهلات والموارد التي تمتلكها الدولة من موقع إستراتيجي وثروات طبيعية التي تزيد قدرة الدولة على التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية لا التأثير، بالإضافة إلى دور التوترات والأزمات الداخلية في التأثير على السياسة الخارجية وبالتالي يتأثر النشاط الخارجي من خلال الضغوطات التي تفرضها الأزمات الداخلية¹.

المطلب الثاني : المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية في مختلف الأفعال وردود أفعال الدول الأخرى وتشمل كل² العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة من الجانب الجغرافي، حيث تؤثر العوامل الخارجية على إدراكات صانع القرار كما يحدد النظام الدولي سلوك الدول ويقيدها ويحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة ويدفع بالدول إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية، والنظام الدولي يأخذ ثلاثة أشكال هي الأحادية القطبية التي تهيمن فيها قوة واحدة على النظام الدولي ونظام الثنائية القطبية، حيث تتركز الموارد بين دولتين أو أكثر والشكل الأخير يتمثل في النظام المتعدد الأقطاب الذي توزع فيه الموارد على عدة دول، كما تعبر المحددات الخارجية عن تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية وتتمثل في تلك السلوكيات الناتجة عن تفاعل الدولة مع بقية الوحدات الدولية. وتتمثل محددات السياسة الخارجية في المنظمات الدولية التي أدى ظهورها إلى زيادة النشاط الدبلوماسي والتنسيق بين الدول في مواجهة المشاكل الدولية، حيث غالبا ما تلتزم الدول بمواثيق هذه المنظمات فتتمتع المنظمات الدولية الرسمية بالشخصية القانونية والمسؤولية الدولية إلا أنها لا تتمتع بصفات الدولة فقراراتها لا تحمل الصفة الإلزامية.

من أهم المنظمات الدولية نجد عصبة الأمم التي استهدفت توثيق التعاون بين الأمم وضمان السلم والأمن الدولي بتعدد صفات المنظمات منها المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات³. حيث تختلف أدوار وأهداف هذه المنظمات واحترام قواعد القانون الدولي، كما اهتمت هذه المنظمة بالمسائل الإجتماعية والإنسانية إلا أن هذه المنظمة لم تثبت فعاليتها في معالجة النزاعات الدولية أدى إلى فشلها وظهور منظمة الأمم المتحدة التي سعت بدورها إلى إتخاذ تدابير مشتركة لمنع الأسباب التي تهدد الأمن والسعي إلى تحقيق التعاون بينها في جميع المجالات، كما تمثلت أهداف هذه المنظمة

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 181.

² المرجع نفسه، ص 183.

³ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص ص 149-155.

في السعي لحل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية دون إستعمال القوة ضد أي دولة، وتظم المنظمة ستة فروع تتمثل في الجمعية العامة التي تظم جميع الأعضاء مجلس الأمن وهو أداة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يتم فيه مناقشة القضايا التي تهدد الأمن الدولي بالإضافة إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التطور الإقتصادي والإجتماعي وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم ومجلس الوصاية الذي يشرف على تنفيذ الوصاية للأقاليم، بالإضافة إلى محكمة العدل الدولية والأمانة العامة¹.

كما أن هناك مجموعة كبيرة من المنظمات تسعى إلى تحقيق التطور والتقدم الإقتصادي والإجتماعي ومن بينها هيئة العمل الدولية هيئة الأغذية والزراعة اليونيسكو (الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة)، الهيئة الصحية العالمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي وإتحاد البريد العالمي...إخ، أما المنظمات الدولية الإقليمية التي تهدف لتحقيق المصالح المشتركة للدول وبالتالي تعمل على التنسيق والتعاون مع بعضها ومن المنظمات الإقليمية نجد المنظمات القارية التي تختص بقارات محددة، والتي تتربط مع بعضها جغرافيا وسكانيا وإقتصاديا مثل إتحاد الدول الأمريكية²، الإتحاد الإفريقي وهناك منظمات إقتصادية مثل الأوبك، الآسيان ومجلس المساعدات الإقتصادية المتبادلة (الكوميكون سابقا)

بالإضافة إلى المنظمات القومية والوحدوية كجامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، إتحاد المغرب العربي، الإتحاد الأوروبي وحركة عدم الإنحياز ومن المنظمات الدولية العسكرية والأمنية نجد الحلف الأطلسي، حلف جنوب شرق آسيا حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقا) حلف وارسو، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي³. أما المنظمات غير الحكومية فهي منظمات أو حركات غير حكومية تتكون من أفراد ينتمون إلى دول مختلفة من أجل التعاون في جميع المجالات الإجتماعية يتم تمويلها من إشتراكات أعضائها وهي غير مرتبطة بجنسية معينة، كما أن نشاطاتها لا تنحصر في إقليم دولة بذاته كما لا تتمتع هذه المنظمات بصفة قانونية دولية تتناسب مع طبيعة عملها و لكنها تتمتع بشخصية دولية و تخضع لقانون الدولة الداخلي القائمة على أرضها ، ومن الممكن للمنظمات الدولية أن تمارس الضغط على صانعي القرار وتمهد تعبئة الرأي العام الدولي، فظهور عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى

¹ إبراهيم بن داخه، "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، المرجع السابق، ص 29 .

² لويد جنسن، المرجع نفسه، ص 31.

³ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 255.

والمنظمات الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية، قد ساهم بشكل كبير في نقل قواعد السياسة الداخلية إلى المجال الدولي، إلا أن المنظمات الدولية لا تستطيع سوى إصدار توصيات لا تتمتع بأي تأثير ملزم بالإضافة إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات حيث يمكن تعريفها على أنها شركات إقتصادية رأسمالية، تهدف لتحقيق الربح فهي شركات وطنية كبيرة تتميز بالطابع الوطني قانونيا وضخامة الحجم والإمتداد الجغرافي وتعدد نشاطاتها، ومن أمثلة هذه الشركات نجد (جنرال موتورز وشركة تويوتا وفورد ١٠٠٠ إ.خ)، التي تقيم علاقات واسعة مع الدول، كما تتسم علاقات الشركات متعددة الجنسيات بالدول المتقدمة بالتعاون والتفاهم المتبادل، وتقدم معظم الشركات دعما ماليا وإعلاميا في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية للأحزاب السياسية التي ترتبط معها بعلاقات التعاون وبالمقابل تحصل هذه الشركات على إمتيازات إقتصادية أو تحافظ على إمتيازاتها السابقة¹.

¹ أحمد الحمداني قحطان، مرجع سابق، ص 669.

لقد برزت السياسة الخارجية بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، ولعبت دورا في توجيه السياسة الخارجية في المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للعديد من الدول وتتعدد أدوات السياسة الخارجية من أدوات سياسية دبلوماسية، والإقتصادية، والعسكرية وتختلف محددات السياسة الخارجية من محددات داخلية (الأحزاب السياسية، الرأي العام...أخ)، و محددات خارجية التي تتمثل في مختلف الأفعال وردود أفعال الدول الأخرى التي تؤثر على إدراكات صانع القرار في السياسة الخارجية

الفصل الثاني

تسعى الجزائر إلى لعب الدور الريادي في القارة وذلك عن طريق فرض وجودها وتبنيها لقضاياها خاصة بخروجها من العزلة التي عانت منها في التسعينات جراء الأزمة الداخلية محاولة بذلك استعادة مكانتها على الصعيد القاري.

يشكل الفقر ، التخلف (الاقتصادي والاجتماعي) ، المجاعة، الأمراض، الأوبئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية، الصراعات الاثنية، الحدودية، التدخل و التواجد الأجنبي..... الخ أهم تحديات القارة عامة والسياسة الخارجية الجزائرية خاصة و تيقنا بمدى خطورتها بلورت الجزائر رؤى و مقاربات لاحتوائها و إيجاد حلول لها، اد ترى أن تنمية القارة تتحقق بتعزيز الأمن والسلم وتعزيز مبدأ اللجوء إلى الحوار و الوساطة في تسوية الخلافات بعيدة عن أي تدخل خارجي، ويتأتى ذلك من خلال بدل الجهود والتعاون الجماعي لدول القارة، وعليه ومن أجل تطبيق إستراتيجيتها في تعاطيها مع مختلف مشاكل القارة وتسويق منظورها عمدت إلى إقامة علاقات ثنائية و متعددة الأطراف ونشطت ضمن المنظمات الدولية والإقليمية (منظمة الأمم المتحدة، الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا، الاتحاد المغاربي).

إن السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على مجموعة هذه المعايير من المبادئ، المصالح، التوجهات، والأولويات التي من خلالها تتحدد المصلحة الوطنية فعليه نحاول في هذا الفصل دراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية و كيفية تعاملها مع مختلف إفرازات القارة وذلك من خلال محاولة إبراز ما يميز هذه السياسة في بيئتها الخارجية القارية اعتمادا على تتبع مراحل و تطور السياسة الجزائرية و التوقف على أهم المحطات والأحداث التي عرفتتها والتي بدورها ترجمة لمجموعة الأهداف التي سطرتهما والأدوار التي لعبتها وتريد لعبها في القارة، فبالنظرة سنحاول إظهار حركية الجزائر في القارة الإفريقية ومدى تأثيرها بالمتغيرات و التحولات الدولية منها والإقليمية، و مدى قدرة هذه الأخيرة على التكيف و مواكبة المستجدات على الساحة الإفريقية.

المبحث الأول : مبادئ و سيمات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تستند السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي من خلالها يمكن فهم سلوك الدولة في بيئتها الخارجية ، نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، فالجزائر تبنت المبادئ التي تبنتها المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار. لقد أعطت الجزائر لهذه القواعد مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها الإقليمي، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها مصطلح حسن الجوار الإيجابي¹. إن حسن الجوار الذي يعني عدم الاعتداء وتفاذي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته لضمان الاستقرار و الوفاق بين الدول ، ولا بد أن يعطى له التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب و التكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، و التنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر و النزاع. و الجزائر بصددها الموضوع تعلن و دون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات الاتحاد الإفريقي المتعلقة باحترام الحدود القائمة بعد الاستقلال، الحدود الموروثة عن الاستعمار. التصور الجزائري يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار، التشاور و التنسيق من أجل حل و تسوية كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون و التضامن و تقوية المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء تفاهم.

إن مرجعيات الجزائر التي ترسم مبادئ السياسة الخارجية هي مجمل البيانات و الموثيق والداستاتير من بيان أول نوفمبر 1954 وحتى الدستور الحالي مروراً بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956 ، مؤتمر

¹ سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية

الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص 2 .

طرابلس جوان 1962 ، الميثاق الوطني 1964 ، الميثاق الوطني 1976 و نسخته المعدلة عام 1986 ، و قد يرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية و التجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات و السبعينات كما يرجع كذلك إلى تجاربها مع محيطها الخارجي¹. ومن بين هذه المبادئ يمكن ذكر ما يلي:

1- مبدأ عدم المساس بالحدود

إن طبيعة العلاقات الدولية و أخطار تفتيت المستعمرات يدفع الجزائر و من اجل الدفاع على الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس هذا المبدأ نظرا لما يمثله على مستوى تأسيس الأمن الإقليمي ذلك أن إعادة النظر في الحدود سوف يدخل إفريقيا في دوامة من الحروب.

ترى الجزائر مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها و تجد في ضبط هذه الحدود و ترسيمها ضمانا لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم و ضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها و بين المغرب بإبرام العديد من الاتفاقيات مع الدولة (اتفاقية افران 1969 ، اتفاقية تلمسان 1970 ثم معاهدة الرباط 1972) و إلى جانب ذلك التفتت الجزائر إلى جيرانها بترسيم حدودها معها فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس (1970/1983) ، موريتاني 1983 ، مالي 1983 و مع النيجر 1983، أما بالنسبة للحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956. كان الهدف من ترسيم الجزائر لهذه الحدود مع جيرانها القضاء على كل أسباب النزاع حولها اذ يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام و صيانة قداسة الحدود حتى تصبح هذه الأخيرة منطقة اتصال و تفاعل لتحقيق التعاون.

2- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة²

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه ، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم و تنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات و اتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون

¹ محمد الامين بن عائشة، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: دراسة جيوسراتيجية (حالة مالي)، ص7، مأخوذ من: http://www.soutalgnoub.net/index.php?option=com_content&view=article&id=70632015-03-21-11-16-03&catid=1602012-06.

² سليم العايب، المرجع السابق، ص 28.

الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما تحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون و القانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء و التعاون و حسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب ، لكن ابرز هذا التعاون كان بين الجزائر و تونس حيث ارتكزت جهود هذين البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية مع انجاز مشاريع صناعية أخرى في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، لقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود انجازات هامة ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ليشمل فيما بعد المناطق الغربية في ليبيا عبر تونس، في الميدان الصناعي تم إنشاء شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، وفي الميدان التجاري و المالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي. وهكذا فان الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا ايجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

3- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يحتل هذا المبدأ مكانة كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية وهو مبدأ غير قابل للتصرف باعتبار انه استمد من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار للحصول على حق تقرير مصيرها قبل و أثناء الثورة التحريرية وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، و لذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن من دون شروط مع حركات التحرر حيث تعاملت مع حركات التحرر في العالم دون تفرقة و لا تمييز و أصبحت الجزائر من وراء ذلك الواجهة للعديد من زعماء حركات التحرر في العالم فقد وصفها احد زعماء إفريقيا قائلا: "اذا كانت مكة قبلة للمسلمين و الفاتيكان قبلة للمسيحيين فان الجزائر تبقى قبلة الأحرار و الثوار".¹

و هذا ما جاءت به المادة 92 من الدستور التي تنص على ما يلي: "يشكل الكفاح ضد الاستعمار، و الاستعمار الجديد و الامبريالية و التمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ، يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحريرها السياسي و الاقتصادي من اجل

¹ مصطفى بوتوري، سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات، حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في

الشؤون الداخلية، 21 مارس 2015، مأخوذ عن : <http://www.ech-chaab.com/ar/item/25243>

حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.¹ و من بين القضايا التحررية التي دافعت عنها الجزائر نجد مساندتها للقضية الفلسطينية و قضية الصحراء الغربية.

زيادة عن هذه المبادئ التي ترجمت المضمون الايجابي لعلاقات حسن الجوار تبنت السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة مبادئ أخرى تتمثل في :

4- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

باعتبار الجزائر عضو في منظمة الاتحاد الإفريقي فان الجزائر طبقت مبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية، إن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المتجاورة و عدم التدخل فيما يجري فيها و هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار .

5- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

إن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تخلق مشاكل و نزاعات و لذلك فان مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها له دور مهم في فض النزاعات و تجميدها بين دول الجوار و يحول دون حدوث صدامات بينها وعليه يجب استعمال الطرق السلمية لتسويتها كالوساطة و المفاوضات وذلك حسب ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة و لهذا السبب فان مبدأ حل النزاعات بين الدول الجوار بالطرق السلمية يعد شرطا أساسيا لعلاقات حسن الجوار فكانت الجزائر تدعو إلى التعاون و حل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض أو في إطار المنظمات الإقليمية و الدولية فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل و احتواء الكثير من النزاعات² الدولية.

المطلب الثاني : سيمات السياسة الخارجية الجزائرية

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السيمات طيلة مسارها سواء تلك السيمات الموروثة عن العمل الثوري أو المستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال، ومن بين هذه السيمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية ، الطابع الازموي ، الحياد في مواقفها تجاه النزاعات مما اكسبها ثقة الأطراف المتصارعة .

1- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

¹ الدستور الجزائري

² سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مرجع سابق، ص 33.

ينفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ماخول له من صلاحيات من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد توجه السياستين الداخلية والخارجية، فدستور 1963 منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة و توجيهها و تسييرها وتنسيق السياستين، دستور 1976 بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها و تنظيمها، دستور 1989 نصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها.

إن سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية يعني سيطرة العوامل الشخصية و هذا قد يطرح إشكال استمرارية و تغيير في السياسة الخارجية بتغيير الرؤساء، فتغير صانع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية و يرجع ذلك إلى مدى استعداد الشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية لممارسة كامل الصلاحيات التي يتيحها هذا المنصب¹، وان اختلال في درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا و يتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها.²

2- الطابع الأزموبي في السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية أساسا بأنها ذات طابع أزموبي ذلك بان نشاطها يزيد بشكل كبير أثناء الأزمات التي تتعرض لها، بينما تنصف بالركود في ظل غياب هذه الأزمات أي حالة الاستقرار هذا يرجع أساسا إلى أن النشاط الدبلوماسي أول ما انطلق كان مع الأزمة التي مرت بها الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي و بمعنى آخر إن فعاليات النشاط الخارجي للجزائر بدا قبل وأثناء الثورة التحريرية و جاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية، و استمر هذا النشاط إلى غاية إنقلاب 19 جوان عام 1965

أحمد بن بلة كان يمثل بالنسبة للعديد من الرؤساء بطلا قوميا جزائريا و بإزاحته فقد تم إزاحة رمز للثورة الجزائرية، خصوصا أن الثورة الجزائرية كانت تمثل صحة الدول المستضعفة، مما جعل من الرئيس بن بلة رمز نجاح الثورة، فعارضت معظم هذه الدول الانقلاب وواجهته بالتجاهل، مما ألزم الجزائر لاحقا

¹ عديلة محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004"، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص 83 .

² محمد الأمين بن عائشة، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقارنة جيوسياسية (دراسة حالة مالي)، المرجع السابق، ص

بالنشاط المكثف في فترة ما بعد بن بلة و ذلك لاسترجاع مكانتها،خصوصا في ظل أزمتها مع المغرب و ذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة 77 عام 1967، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث فصارت الجزائر أحد أهم الفاعلين للدول الأخرى فحملت رفقة كوبا ومصر والهند لواء دول العالم الثالث إلا أن مساندتها لقضية الصحراوية أعاد إبعادها عن الساحة الدولية ، لتدخل في نوع من العزلة و ذلك في نهاية السبعينات بعد إستغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر، إلا أنها استطاعت وبفضل جهود ونشاط الدبلوماسية أن تغير مواقف عدة بلدان و جلب دعمها للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير و أعادت بذلك مكانتها في إفريقيا و العالم العربي و ساهمت في عزل المغرب إفريقيا بعد أن انسحبت من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1982 بفعل انضمام الصحراء الغربية كعضو في الوحدة الإفريقية.¹ إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية في التسعينات أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي و سيطر بذلك الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية و فقدت معها مكانتها وذلك نظرا للأوضاع المأساوية التي عاشتها البلاد و تخطتها في مشاكل الإرهاب .كل هذا جعل من الجزائر تبتعد عن دورها الإقليمي و مع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و توليه الحكم عمل على إعادة مكانة و دور الجزائر في إفريقيا خاصة ، اذ أعطى دفعا جديدا للسياسة الخارجية نحو الخارج، فعمل على إنهاء النزاع الإثيوبي الاريترى بعرض وساطة لحل النزاع بعد انعقاد القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر كما ساهم أيضا في بعث مشروع الشراكة مع إفريقيا إضافة إلى النزاع الإثيوبي الصومالي و الحرب في مالي.و بهذا فقد سجلت الجزائر عودة قوية إلى الساحة الدولية.

3- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

إن سمة الحياد هي من أهم السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية الجزائرية و ذلك منذ فترة الاستعمار إلى يومنا هذا ، هذه السمة أعطت للجزائر مصداقية عند الدول سواء العربية أو الدول الأخرى .كونها لم تعتمد في مواقفها الخارجية على انتمائها بقدر ما اعتمدت على احترام مبادئها و العمل على حل النزاعات بالطرق السلمية ، ففي الفترة الاستعمارية إعتد زعماء الحركة الوطنية على الحياد التام في فترة الحرب العالمية الأولى و الثانية كما لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و لم تتدخل في

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الاريترية : بيروت، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004 ، ص 34 .

الخلافات العربية/العربية. كما التزمت الحذر في سياسات التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية و هذا ما اكسبها مكانة، و بعد الاستقلال حافظت الدبلوماسية الجزائرية على تقاليدها فكانت تقوم دائما بمحاولة حل النزاعات كالنزاع بين مصر و ليبيا، و بين العراق و الكويت مما جعل الجزائر مرحبا بها للقيام بدور الوسيط و حتى النزاعات التي كانت تجمع الدول العربية بغيرها من الدول و التي كانت كل الدول العربية تتخذ فيها موقفا مساندا للدول العربية المنازعة، فان الجزائر تحافظ على حيادها ، مما جعلها تتال احترام هذه الدول ففي النزاع العراقي الإيراني و الذي كانت كل الدول العربية فيه خلف العراق و ضد إيران ،قامت الجزائر باقتراح دور الوسيط بين البلدين و هو ما وافق عليه الطرفين ،وهو ما حدث أيضا بالنسبة للنزاع الإثيوبي الارتربي و الذي كانت فيه الدول العربية معادية لإريتريا كونها كانت في نزاع مع اليمن إلا أن الجزائر تدخلت لحل النزاع بين البلدين دون أن تقف بجانب أي دولة¹. هذا كله جعل الجزائر محل ثقة للدول المتنازعة.

المبحث الثاني: تطورات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مسار وتطور السياسة الخارجية

إن الجزائر قد حرصت مند تاريخ استقلالها عام 1962 على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والوسطية مع التزامها بعدد من الثوابت. لقد تزامن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية مع بداية استقلال الدول الإفريقية مما سهل انتشار الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية، وأصبحت تلعب دور ثانويا إلى جانب كل من مصر بزعامة جمال عبد الناصر، ومع اتساع حركات التحرر في إفريقيا كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين في إفريقيا و يتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار من القارة الإفريقية و العمل على تحقيق الوحدة و التضامن الإفريقيين، فبالنسبة لدعم حركات التحرر فانه كان المحور الرئيسي في السياسي الخارجية الجزائرية، وكان ذلك نتيجة لما عانتها الجزائر طوال سنوات الكفاح ضد المستعمر ولذلك كان تضامنها مع حركات التحرر في إفريقيا وغيرها قوي جدا² كما سعت الجزائر على توحيد القارة الإفريقية ودعم التضامن بين شعوبها وتوج ذلك بقيام منظمة الوحدة الإفريقية قاعدة قائمة على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار خوفا

¹ سليم العايب، المرجع السابق، ص 38.

² Amin Ait chaalal 'Algerie depuis 1962 retour sur une histoire contrasté, Revue Internationale et stratégique.

من الحروب والاضطرابات التي يمكن أن تدخل إفريقيا في فوضى ومن ثمة يمكن أن تمهد إلى عودة الاستعمار من جديد إلى إفريقيا. وكانت منظمة الوحدة الإفريقية من أهم الانجازات التي تحققت وسمحت بتوحيد الشعوب الإفريقية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية وقد اقر أن الجزائر قد لعبت دورا مهما فيها¹. بعد تحقيق هذه الانجازات دخلت الجزائر مع المغرب في أزمة حيث توغلت القوات الغربية في جنوب غرب الجزائر مما أدى إلى اندلاع نزاع حدودي مسلح بين الجزائر والمغرب الشئ الذي دفع الجزائر في الدخول في مفاوضات مع دول الجوار لتثبيت الحدود، وذلك مع موريتانيا شهدت عقد اتفاقية التعاون وحسن الجوار 1966 ثم مع ليبيا التي أبرمت معها معاهدة حسن الجوار 1969 ثم مع تونس من خلال صدور بيان مشترك 1970 نص على ضرورة احترام الطرفين لمبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية و قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما عقدت اتفاقية حسن الجوار مع جمهورية مالي سنة 1963، ثم مع النيجر سنة 1963، بفضل هذه الجهود استطاعت الجزائر القضاء على مشكل الحدود كمصدر لتهديد الأمن القومي و الحيلولة دون استكمال مسيرة البناء الوطني و التفرغ لمحاربة الامبريالية. عمدت الجزائر إلى التدخل لحل النزاعات في المنطقة العربية باعتبار هذه النزاعات تعرقل التضامن العربي حيث ساندت القضية الفلسطينية، وبذلت جهود لتسوية المسألة اللبنانية توج بعقد اتفاق الطائف بين الفصائل المتصارعة في لبنان، كما بذلت جهود للوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران لحل مشكل الرهائن الأمريكيين، كما قامت بجهود وساطة لحل النزاع بين إيران و العراق. من خلال هذه الجهود التي تقوم بها الجزائر والتي تهدف إلى منع تفجير النزاعات بين الدول الإفريقية والعربية من اجل تحقيق التعاون وإبعاد خطر التدخل الأجنبي أدى إلى بروز دور الجزائر كدولة فاعلة و نشطة في إفريقيا. عملت الجزائر على دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسية وتقنيا من خلال تدريب وتأهيل الثوار سواء تعلق الأمر بالمستعمرات البرتغالية و الاسبانية، كما لعبت الجزائر دورا هاما في مناهضة النظام العنصري في جنوب إفريقيا. لقد كان أيضا محور اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية يصب حول محاربة الامبريالية و النيو امبريالية خصوصا بعد قرار تامين المحروقات، عملت الجزائر في تكوين إطارات في مجال المحروقات لصالح الدول الإفريقية بحيث استقبلت العديد من الطلبة الأفارقة في المعاهد و الجامعات الجزائرية، كما أنها لعبت دور هام في إطار منظمة حركة عدم الانحياز إذ احتضنت مؤتمر مجموعة 77 الذي انعقد بالجزائر والذي تمخض عنه ميثاق الجزائر هيئ المناخ لعدد من

¹ سليم العايب، المرجع نفسه، ص 40.

المؤتمرات مثل مؤتمر القمة لدول اليبك، كما أيضا دعت إلى ضرورة قيام نظام اقتصادي جديد ذلك في القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز سنة 1973 تضمن فيها حق الشعوب في استغلال الموارد الأولية وسيادة الدول على ثرواتها¹.

إذن يمكن القول أن في هذه المرحلة قد تركز دور الجزائر الفعال على المستوى العالمي بعد انضمامها إلى المنظمات الدولية والإقليمية كما هو الشأن لهيئة الأمم المتحدة في 08 أكتوبر 1962، ودورها في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963، إضافة إلى عضويتها في حركة عدم الانحياز و انضمامها إلى الجامعة العربية 16 أوت 1962 إلى جانب ذلك كونها عضو مؤسس لمنظمة التعاون الإسلامي بقمة الرباط 25 سبتمبر 1969 ومبادرتها في تفعيل مشروع المغرب العربي الذي تجسد في قمة زرالدة بتاريخ 10 جوان 1988.

دخلت الجزائر في التسعينات في أزمة داخلية أدى إلى تراجع دورها على الساحة الدولية والإفريقية ودخولها في عزلة خلال عشرية كاملة إلا أنها سرعان ما استعادت مكانتها بعد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة 1999 و ذلك من خلال اتفاق السلام الموقع بين إثيوبية و اريتريا سنة 2000 بواسطة جزائرية. أكدت الجزائر في هذه المرحلة على العلاقة الوثيقة بين التنمية والأمن في القارة الإفريقية و قد برز دورها من خلال مجموعة من المبادرات كالمشاركة في اغلب قمم المجموعة الثمانية مند 1999 تغتمت فيها الفرصة لطرح القضايا الإفريقية و إلى جانب ذلك قمم المجموعة الخامس عشر حيث ترأست المجموعة في 2004 ، كما حضرت قمة طهران باران سنة 2010 وكثيرا ما كانت تؤكد ضرورة تعزيز تعاون جنوب جنوب و في سبتمبر 2012 استلمت الجزائر رئاسة مجموعة (77) عملت على تقوية التعاون و الثقة بين الأعضاء مع جعل الشراكة والحوار كآليتين لمواجهة مختلف التحديات و قد شكلت التحديات العالمية كالبيئة والتنمية المستدامة و التسلح أهم اهتمامات الجزائر فكانت من بين الدول السباقة إلى التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالتغير المناخي في مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 وكذا مشاركتها في مؤتمر الدوحة 2012 لمناقشة قضايا المناخ، كما عملت أيضا الجزائر في الحد من انتشار الأسلحة خاصة في منطقة الساحل ، طغت التحديات الأمنية الدولية وكيفية مجابتهتها على النشاط الخارجي للجزائر و ذلك من خلال محاربة الإرهاب و عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول خلال

¹ سليم العايب، المرجع نفسه، ص 42.

السنوات الأخيرة مركزة جهودها على الدعوة إلى ضمان تنسيق أكبر بين الدول في محاربة الإرهاب و ضمان الأمن خاصة و مع التحولات التي عرفتتها المنطقة العربية.¹

المطلب الثاني: جهود إحياء الدور الجزائري في القارة الإفريقية²

ركزت الجزائر في مساعيها لاستعادة سمعتها الدولية على الدول الإفريقية، حيث سعت إلى لعب دور محوري بها، خصوصا ومع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم حيث عرفت الجزائر نشاطا مكثفا في القارة وذلك من خلال تبادل الرئيس للعديد من الزيارات الرسمية و استقباله لشخصيات و قادة افريقية، حيث نجد انه قد استقبل 15 شخصية افريقية بصفة مبعوث خاص لرؤساء أفارقة و ذلك في فترة ما بين 27 افريل 1999 الى 20 ديسمبر 1999 كما انه قام بزيارات بلغت 60 زيارة في الفترة ما بين 2000 و 2007 تهدف إلى تعميق التشاور وخلق فرص التعاون بين دول القارة، كما استطاعت الجزائر احتضان القمة الخامسة والثلاثون للوحدة الإفريقية و اغتنامها فرصة لفك عزلتها و إثبات دورها التقليدي في القارة الإفريقية وذلك باستلامها الملف الإثيوبي الاريترى وقبولها لعب دور الوسيط ، كما ساهمت أيضا من خلال القمة تسويق منظورها في قضية مكافحة الإرهاب و التأكيد على ضرورة التعاون بين دول القارة لمكافحة الظاهرة و توجت هذه الجهود بتوقيع الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب 1999. و هذا ما سنحاول التركيز عليه في هذا المطلب من خلال إبراز الدور و الجهود الجزائرية في توقيع الاتفاقية و في النزاع الإثيوبي الاريترى.

1. الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب

عملت الجزائر على وضع إستراتيجية دولية تهدف إلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون والعمل على إنجاح الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن ، لقد أخذت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بعدين أساسين ، بعد إقليمي كمرحلة أولى ثم بعد عالمي كمرحلة ثانية.³

¹ بدون مؤلف، المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال انجازات كرسى مكانة الجزائر، مأخوذ

من: http://www.vitamine.dz.org/Articles_18300_2291266_0_1.html.

² سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، المرجع السابق ، ص 99.

³ خالد حساني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر والممارسات، 26/03/2016، مأخوذ من : <http://www.ech-chaab.com/ar/item/41077>.

تعد الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، حيث نجحت في دفع الدول العربية إلى تبني الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المبرمة يوم 22 فريل 1998 تضمنت حماية حقوق الإنسان و الإلتزام بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية التي ترفض كل أشكال العنف والإرهاب في 14 جويلية 1999. فبعد أن استطاعت الجزائر كسب الموقف العربي أرادت من خلال القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية كسب الجبهة الإفريقية حيث استطاعت جلب اهتمام الدول الإفريقية لهذه الظاهرة و إقناعهم بضرورة التعاون لمجابهتها، إستغلت إنعقاد هذه القمة لإعداد مشروع الاتفاقية الذي صادق عليه وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع.

تضمنت هذه الاتفاقية ستة أجزاء تعرضت في الجزء الأول لنطاق التطبيق و إلتزام الدول حيث تطرقت إلى تعريف محدد للإرهاب، بينما تعرضت في جزئها الثاني إلى تحديد مجالات التعاون، كما تعرضت أيضا في الجزء الثالث والرابع للاختصاص القضائي و إجراءات تسليم الإرهابيين، و في الجزء الخامس تعرضت الاتفاقية إلى الإجراءات القضائية و إنابتها بين الدول الإفريقية وخلصت في جزئها السادس إلى أحكام عامة تتعلق بإجراءات منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا. فبالنسبة لالتزامات الدول حددت أربع التزامات وهي¹:

- مراجعة القوانين الوطنية و تجريم الأعمال الإرهابية و جعلها قابلة للعقاب
- إعطاء الأولوية للتوقيع أوالتصديق على الانضمام إلى كافة الآليات الدولية المرفقة بالمعاهدة
- تنفيذ الأعمال اللازمة لتطبيق الاتفاقية بما في ذلك سن التشريعات و إنشاء محاكم جنائية
- إبلاغ الأمين العام للمنظمة بمجموع الإجراءات التشريعية والعقوبات التي تفرضها الدول
- الأعضاء على الأعمال الإرهابية.

وأما بالنسبة لمجالات التعاون فقد حددت هذه المعاهدة مجالين رئيسيين هما: المجال الأول هو الإحجام عن القيام بأي عمل يهدف إلى تنظيم أو دعم أو تمويل أو ارتكاب أو التحريض أو تنفيذ أعمال إرهابية أو توفير مأوى للإرهابيين ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . أما المجال الثاني هو التركيز على قيام الدول الأعضاء بتبني إجراءات شرعية تهدف إلى منع و مكافحة الإرهابيين في ضوء نصوص

¹ إدريس عطية، الإرهاب في افريقية: دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 178 .

هذه المعاهدة و التشريعات الوطنية التي يجب أن تقوم بتطوير و تقوية طرق مراقبة و كشف الخطط و الأنشطة الهادفة إلى الانتقال غير القانوني عبر الحدود، سواء للأسلحة أو الأفراد أو غير ذلك.

كما دعت الإتفاقية إلى التعاون لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية في إطار التشريعات والإجراءات الوطنية لكل منها في مجال تبادل المعلومات بشأن الأعمال و الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، و قادتها، وعناصرها، ووسائل ومصادر التمويل والتسلح، دخلت حيز التطبيق في عام 2002، تلاها لاحقا تبني لبروتوكول ملحق للإتفاقية عام 2004.

شكلت هذه الإتفاقية تطورا نوعيا مهما في مجال التعامل مع ظاهرة الإرهاب، سواء من حيث كونها وفرت إطارا قانونيا وتنظيما للتعاون بين الدول الإفريقية، كما إتسمت هذه الإتفاقية بالشمول وبتوسع نطاق ومجالات التعاون التي تضمنتها.

تمكنت الجزائر من خلال هذه الإتفاقية من تسويق وجهة نظرها في إفريقيا من جهة ومن جهة أخرى كانت محطة تمهيدية بعد أن كسبت الجبهة العربية و الإفريقية لتدعيم موقفها أمام أوروبا ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، إذ أصبحت شريكا لها في مجال مكافحة الإرهاب سمحت لها العودة إلى الساحة الدولية.¹

2. الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي-الاريتري

رغم العلاقات المتينة و الروابط المتعددة بين اريتريا و إثيوبيا، فقد انفجر الموقف بينهما عسكريا في ماي 1998 على خلفية حدود مشتركة و بطريقة لم تكن متوقعة جعلت من الصراع في منطقة القرن الإفريقي ينتقل نقلة نوعية من الصراع العرقي و الديني إلى صراع دول وطنية ذات خطط و استراتيجيات قومية. مما مثل مفاجأة للمجتمع الدولي، ليس فقط لان الحرب جاءت متعارضة مع توجهات النظام العالمي، وإنما لكون قائدي النظامين في البلدين اسيااس افورقي و ميليس زيناوي ينتميان إلى نفس المجموعة العرقية (التيجراي)، كما أن زيناوي يعود إلى أصول اريتريّة فضلا عن ذلك فهما رفيقا سلاح، فقد خاضا الحرب معا ضد النظام منجستو في إثيوبيا الذي تم القضاء عليه عام 1991 ، مما ساهم في إرساء أسس علاقة قوية بينهما ساعدت على حصول اريتريا على استقلالها عام 1993. منذ ذلك اليوم وقع البلدان على عدة اتفاقيات للتعاون في مختلف المجالات . يرى بعض المراقبين أن بداية التراكمت

¹ إدريس عطية، المرجع نفسه، ص 279.

تعود إلى مرحلة ما قبل استقلال إريتريا ففي غمرة الانتصار على عدوهم المشترك منجستو ترك الطرفان العديد من القضايا و الأمور المشتركة بين الدولتين دون حسمها.¹ لم تخل هذه العلاقات بين البلدين من الخلافات ومنها الخلاف الحدودي الذي تعود جذوره إلى فترة استقلال إريتريا عام 1993، حيث كان الجانبين قد اختلفا بشأن السيادة على عدد من المناطق الحدودية وهي: زالامبيا، يوري، وبام مي وشيراو، وعفر وبعض ولاية تيجراي. نتيجة لهذه التراكمات بدأ النزاع الحدودي يظهر في أوت 1997 عندما بدأت إثيوبيا في ممارسة بعض مظاهر السيادة على الأقاليم المتنازع عليها بنشر الخرائط التي تظهر تبعية إقليم بادمي، وزالامبيا.² الشئ الذي دفع إريتريا يوم 06 ماي 1998 باقتحام الحدود المشتركة و توغلت داخل الأراضي المتنازع عليها. و بهذا تكون إريتريا بادرت باحتلال الأراضي المتنازع عليها بالقوة العسكرية عاد القتال بين البلدين خلال شهر فبري 1999 مرة ثانية حيث دار القتال في ثلاث :

مناطق هي بادمي التي شهدت العمليات العسكرية في ماي 1998 و منطقة تسورنا نو زالامبيا ومنطقة يوري جنوب غرب ميناء عصب. استطاعت القوات الإريترية تحقيق بعض الانتصارات هو ما أجبر إريتريا على الموافقة على خطة السلام التي أعدتها منظمة الوحدة الإفريقية مما ساعد على إيقاف القتال مؤقتا بين الطرفين . اندلعت مواجهة جديدة خلال شهر ماي 2000 استطاعت إثيوبيا هزم القوات الإريترية ، لم تكف إثيوبيا باسترداد المناطق التي احتلتها القوات الإريترية 1998 بل توغلت داخل الأراضي الإريترية . باستمرار النزاع تدخلت عدة وساطات افريقية ، عربية، وأمريكية ،إهتمت بها منظمة الوحدة الإفريقية في القمة 34 ببوركينافاسو بلايزكومباور لكنها لم تستطع الحد من النزاع ، ليأتي انعقاد القمة 35 بالجزائر حيث تمخضت عنها وثيقة عرفت بإجراءات وضع إتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع الإثيوبي الإريترى و تم قبول هذه الوثيقة من طرف إريتريا ووقعت عليها بينما وافقت عليها إثيوبيا مبدئيا و لم توقع عليها بحجة دراستها في أديس أبابا .

كلفتم القمة الأفريقية الرئيس الجزائري لمتابعة الوساطة لتسوية النزاع سلميا، وبعدها شكل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وفدا مفاوضا رفيع المستوى يرأسه السيد احمد اويحي وزير العدل سابقا كمثل شخصي للرئيس في المفاوضات وذلك عبر سبع جولات أخرها كان انتقال رئيس منظمة الوحدة الإفريقية

¹ عز محمد عبد القادر ناجي، عدم الإستقرار في القرن الإفريقي، مأخوذ من :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144415>

² طه حميد حسين العنكي، تطورات النزاع الإثيوبي-الإريترى و مواقف القوى والمنظمات الإقليمية، مأخوذ من :

<http://www.iasg.net/iasj?fun=fulltest&aId=12974>.

عبد العزيز بوتفليقة لحث البلدين على التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار ، كادت أن تفشل الوساطة الجزائرية و يعود ذلك إلى تمسك كل طرف بموقفه ،فاريتريا ترى ضرورة وقف إطلاق النار ثم الشروع في المفاوضات ،أما اريتريا ترى ضرورة توضيح كل الشروط و تقنيات التسوية قبل وقف الاقتتال.الشيء الذي دفع الرئيس ينتقل بين أسمره وأديس أبابا من 25الى27 ماي 2000 وحث الطرفين على الوقف الفوري للقتال واستئناف المفاوضات و استطاع أن يحصل على التزام الطرفين باستئناف المفاوضات تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية ،توج فيما بعد بتوقيع وقف إطلاق النار بالجزائر في 18 جانفي 2000 كنتيجة للجهود التي بذلتها الجزائر بحضور ملاحظين دوليين عن الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الاوروبي طيلة مسار المفاوضات¹.

إستطاعت الجزائر من خلال القمة35 لمنظمة الوحدة الإفريقية أن تكسب الصوت الإفريقي إلى جانبها والقيام بدور الوساطة من اجل التأكيد على عودتها إلى مكانتها الريادية في إفريقيا

المبحث الثالث: الجزائر و تحديات الربيع العربي (تونس و ليبيا)

لم يكن الحراك العربي وليد لحظة الثورة في تونس في ديسمبر2010، بل كان له مقدمات عديدة في معظم الدول التي واجهت حراكا سياسيا و اجتماعيا في2011 ، بدا الحراك لأسباب قد تكون في ظاهرها متنوعة ولكن تتلخص في كونها رغبات الشعوب في الكرامة و العدالة بعد عقود عان فيها شعوب المنطقة العربية من الاستبداد و التهميش.لم يختلف كثيرا تعبير الشعوب في مختلف دول الحراك العربي عن غضبها و رغبتها في رسم مستقبل أفضل ولكن ما اختلف هو مسار الحراك و نتائجه من دولة إلى اخرى²، فوجد أن الحراك في تونس و مصر نتج عنه إزاحة الأنظمة حيث تمكنت هذه الشعوب من إطاحة حكامها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي و المصري حسني مبارك، بينما تحول الحراك في ليبيا بعد أن قتل الرئيس معمر القذافي إلى تمرد مسلح.

¹ سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص 110.

² محمد العجافي، شيماء الشرقاوي، المواطنة و الحراك العربي: قراءة في الدساتير و البنية ما بعد الإنتفاضات العربية،

نوفمبر2014، مأخوذ من: <http://www.elagti.wordpress.com/2015/05/04/>

لقد كان للحراك السياسي الذي شهدته الدول العربية عدة نتائج و تداعيات في المجالات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الأمنية والإستراتيجية، كما أن نتائجه وتداعياته لم تقتصر فقط على البلد محليا، بل كانت تداعياته ذات أبعاد إقليمية و دولية.

لقد كان لهذا الحراك السياسي العربي أثر كبير على الجزائر باعتبارها تجاور كل من تونس وليبيا حيث أنا المشهد فرض عليها تحديات جديدة أثرت بشكل واضح على أمنها القومي إذ أصبحت تعاني من عدة تهديدات (تقليدية وغير تقليدية) جعلها تواجه انكشاف امني خطر على طول حدودها، و على هذا الأساس و استنادا لما يظهره واقع التفاعلات الدولية باعتبار أن المسائل السياسية و الأمنية لم تعد حكرا على الدولة الداخلية و أن ما يحدث داخل حدود الدولة يلقى ردود أفعال إقليمية ودولية، خاصة اذا تعلق الأمر بمسائل أمنية شديدة التعقيد و أن هذه الردود الأفعال تكون وفقا لحجم الإمكانيات و امتلاك الوسائل للدول في التحرك و التأثير. و عليه سنحاول في هذا المبحث رصد مواقف الدولة الجزائرية إزاء التحرك السياسي في كل من تونس وليبيا و الوسائل المتخذة من طرفها لتعاملها مع كل تحديات و إنعكاسات هذا الحراك.

المطلب الأول : الجزائر والتعامل مع الحراك في تونس

تعد تونس أول دولة عرفت حركات الاحتجاجات ضد النظام، و كان من بين انعكاساتها انتقال العدوى إلى الدول المجاورة لها كمصر وليبيا، رغم أن الأحداث في تونس كانت سلمية إلا أن الفترة الانتقالية شهدت أزمة سياسية نتج عنها انعكاسات أمنية كظاهرة الإرهاب والإغتيالات السياسية وعدم الاستقرار السياسي.

1- مسار وتطور الأزمة في تونس

في السابع عشر ديسمبر 2010 قام الشاب البوعزيزي بإحراق نفسه تعبيرا عن غضبه لإهانته من طرف شرطة مما أدى لإندلاع لمظاهرات في سيدي بوزيد وخروج الآلاف من التونسيين للاحتجاج أمام الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتدنية التي يعانون منها، و سرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى إنتفاضة شعبية شملت عدة مدن تونسية أجبرت هذه المظاهرات الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من وزرائه و تقديم وعود لمعالجة المشاكل، لكن توسعت هذه المظاهرات و الاحتجاجات وازدادت

حدثها وهو ما أجبر الرئيس بن علي إلى الهروب إلى المملكة العربية السعودية¹ بعد هروب الرئيس دخلت تونس مرحلة انتقالية جديدة يتطلع الشعب التونسي فيها إلى تحقيق الحرية و العدالة الاجتماعية ، حيث طرحت على الساحة التونسية العديد من القضايا المتعلقة بمستقبل البلاد، فقد تم في 17 جانفي تشكيل حكومة مؤقتة جديدة و برئاسة الوزير الأول الغنوشي و لكن سرعان ما تعرضت هذه الحكومة لانتقادات ورفض شعبي كبير دفعت الغنوشي إلى الاستقالة ، خلفه الباجي قايد السبسي الذي استمر في منصبه إلى غاية 13 ديسمبر 2011، حين قام المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقتة بتكليف حمادي الجبالي أمين عام حزب النهضة بتشكيل الحكومة الجديدة و التي بدأت عملها مند 24 ديسمبر 2011 و كانت هذه الحكومة نتيجة للانتخابات التشريعية التي جرت في 23 أكتوبر 2011 و التي أسفرت عن فوز حركة النهضة الذي تحالف مع حزبين علمانيين (المؤتمر و التكتل) مشكلا حكومة الترويكا التي قادت المرحلة الانتقالية الأولى في البلاد ، قادت هذه الحكومة فترة الانتقالية في ظروف و صعوبات اقتصادية و اجتماعية و تحديات و تهديدات أمنية معقدة ، وضغوطات سياسية داخلية وخارجية (إقليمية ودولية) دفعت به إلى التنازل عن السلطة .

بعد مقتل شكري بلعيد أعلن رئيس الحكومة حمادي الجبالي استقالته في فيفري 2013 بعد فشل مبادرته في تشكيل الحكومة في ظل الأحداث المهيمنة على الساحة التونسية بعد حادثة الاغتيال و انتهت مهام حكومة حمادي الجبالي رسميا في مارس 2013، بعدها تمت مصادقة المجلس التأسيسي على حكومة علي العريض(حزب النهضة)والتي قامت على تحالف الترويكا المتشكلة من تحالف ثلاثة أحزاب هي حركة النهضة و المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات .

في جانفي 2014 سلم علي العريض السلطة رسميا بعد أن صادق المجلس التأسيسي على حكومة مهدي جمعة و جاءت هذه الحكومة نتيجة تطبيق خارطة عمل التي كانت نتيجة للحوار الوطني بين جميع الأطراف السياسية التونسية و كانت مهمة هذه الحكومة تسيير أعمال البلاد و العمل على إجراء انتخابات تشريعية و رئاسية في 2014 لوضع حد للأزمة السياسية التي تعرفها البلاد.

¹ سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية و انعكاسها على الأمن الوطني الجزائري 2011-2014 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 139 .

جرت هذه الإنتخابات الرئاسية يوم 26 أكتوبر 2014 تحت ظروف إقتصادية وإجتماعية وأمنية حرجة إذ تعرف أغلب القطاعات الإقتصادية أزمة تتسم بتراجع الإنتاج ما أثر سلبا في نسبة النمو الإقتصادي ، زيادة على ذلك ظهور تهديدات إرهابية خلق حالة من الفوضى لعرقلة المسار الانتقالي وذلك راجع لتداعيات العنف والإضطرابات وعدم الإستقرار الذي تعيشه دولة الجوار ليبيا.¹

لقد أعادت هذه الإنتخابات تشكيل الخارطة السياسية في تونس و ترتيبها بشكل جديد وذلك بصعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي حيث تمكن حزب نداء تونس من احتلال المرتبة الأولى وتراجع حزب النهضة و هزيمة الأحزاب الوسطية المؤتمر والتكتل مما أدى لاحقا إلى إبراز معارضة قوية داخل البرلمان .

لقد اعتبرت الانتخابات الرئاسية في تونس المحطة الأخيرة من المرحلة الانتقالية بعد إصدار الدستور و إجراء الانتخابات البرلمانية التي من خلالها يتم بناء المؤسسات الدستورية (البرلمان والحكومة).جرت هذه الانتخابات في 23 نوفمبر 2014 حيث تحصل فيها الباجي قايد السبسي على نسبة 39.46 بالمئة و منصف المرزوقي على 33.43 بالمئة و هذا ما مكنهما إلى المرور إلى الدور الثاني في ديسمبر 2014 و التي فاز فيها الباجي قايد السبسي.²

لقد كان عام 2014 مفصليا في تحديد معالم المستقبل السياسي التونسي تمثل في نهاية المرحلة الانتقالية و ذلك بعد الانتهاء من استحقاقات الانتخابات الرئاسية و ذلك عبر محطات مفصلية: الاتفاق على حكومة مهدي جمعة كمخرج لازمة تشكيل الحكومة ، مشروع انجاز الدستور الجديد و مشروع المجلس التأسيسي راھنت عليه الطبقة السياسية على اختلاف مرجعياتها حيث عكست العملية الدستورية درجة كبيرة من الإجماع السياسي،الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2014 و التي برزت فيها أحزاب جديدة.

إن ما أفرزته نتائج الانتخابات البرلمانية و الرئاسية في تونس قد خلف ارتياحا لدى عدد من الفاعلين في الخارج ضد اتجاهات التحول في المنطقة ، لم يبدي إسلاميو النهضة اي انزعاج من نتائج

¹ عبد الطيف الحناشي، تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة ،مركز الجزيرة للدراسات، مأخوذ من :

[Http://www.studies.algazeera.net /ar/reports/2014/09/20149249204591131.html](http://www.studies.algazeera.net /ar/reports/2014/09/20149249204591131.html).

² سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 140.

العملية السياسية و هذا ما يفسر "الاستثناء التونسي" بكونه استثناء في تمكن هذا النموذج من بناء و انجاز قواعد سياسية تتمتع بدرجة عالية من التوافق¹.

وإذا عدنا إلى الجانب الأمني فقد عرفت تونس منذ إطاحة نظام بن علي حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني داخليا خاصة و مع بروز الظاهرة الإرهابية و خارجيا في ظل اللا استقرار الأمني في ليبيا الذي كان له تداعيات على الوضع في تونس، ومع بروز الحركات الإسلامية المتطرفة وتنامي خطر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أصبحت هذه الجماعات جزء من التحديات التي تواجه دول ثورات الربيع العربي عامة و تونس خاصة خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها، حيث استغلت هذه الجماعات التداعيات الأمنية و السياسية التي نجمت عن الثورة في ظل صعود الإسلامي السياسي و وصوله إلى الحكم و انتشار الفوضى والجدل بين القوى السياسية المختلفة حيث أصبحت تحركاتها و عملياتها جزء من المشهد الأمني عقب الثورة². شهدت تونس عدة أعمال إرهابية خلال الفترة الانتقالية راح ضحيتها العديد من رجال الأمن و الجيش و الشرطة ، كما شهدت أيضا أعمال إجرامية خطيرة كالاغتيالات السياسية التي راح ضحيتها شكري بلعيد و محمد البراهيمي ، و عليه تبقى مشكلة التنظيمات الجهادية عقبة أمام المسار الديمقراطي لتونس³.

كما عرفت تونس تزايد نشاط التهريب على حدودها من تهريب المخدرات و الأسلحة بشكل كبير و ذلك من خلال تدفق متزايد للأسلحة من ليبيا و استخدامها للقيام بهجمات ضد الأمن والجيش و ذلك حسب ما أظهرته الأحداث التي عرفها جبل الشعانبي الذي تحصن فيه جماعات إرهابية، إن مايزيد من مخاوف هذه التهديدات ضعف الخبرة الأمنية والعسكرية على المستوى الأمني و الاستخباراتي في مواجهة هذه التنظيمات. فيبقى موضوع إعادة الاستقرار إلى تونس ومحيطها الخارجي احد أهم الرهانات.

2- موقف الجزائر في التعامل مع الأزمة التونسية

¹ عز الدين عبد المولي، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، مأخوذ من :

[http://www.studies.algazeera.net/ar/files/arabe world democracy/2013/02/2013204101039595777.html](http://www.studies.algazeera.net/ar/files/arabe%20world%20democracy/2013/02/2013204101039595777.html).

² أميرة محمد عبد الحليم، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي و ربيع الثورات العربية، مأخوذ من :

<http://www.sis.gov.eg/newvr/africa38/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20>.

³ طارق عثمان، ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي، مأخوذ من :

<http://studies.algazeera.net/ar/issues/2014/08/2014826102841262618htmlm>.

إن علاقات الجزائر و تونس مبنية على علاقات حسن الجوار و ذلك لما يجمع هذين البلدين من مقومات تاريخية(مصير مشترك)، ثقافية ، اجتماعية ، فمند أن استقلت الجزائر سعت إلى توطيد العلاقات بين جيرانها و ذلك حسب مبدأ حسن الجوار الايجابي.فوجد أنها قد أبرمت عدة اتفاقيات مع تونس لتعزيز و تكريس مبدأ التعاون فيما بينهما،و ذلك في مختلف المجالات فعامّة اتسمت هذه العلاقات بنوع من الاستقرار.

إن الموقف الجزائري من الثورة التونسية كان غير واضح المعالم حيث لم تتخذ الدولة الجزائرية أي ردة فعل توحى برفض أو تأييد ما يحدث في تونس وقد يرجع البعض في تفسيره لهذا الموقف على أن ثورات الربيع العربي تميزت بعنصر المفاجأة و سرعة تطور الأحداث داخل الدول التي عاشت الحراك السياسي الشيء الذي لم يسمح للدولة الجزائرية بجمع المعلومات عن الأحداث ، بينما وصفت المصادر الرسمية الجزائرية المواقف الجزائرية من الأحداث التي شهدتها دول الجوار "بمواقف مسؤولة" حيث أن المواقف التي عرّبت عنها الجزائر خلال الأحداث التي عاشتها بعض الدول جاءت منسجمة مع المبادئ التي ظلت تحكم الدبلوماسية الجزائرية وسياستها الخارجية على مدى عقود والتي تتمثل في مناصرة القضايا العادلة و الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام إرادة الشعوب في تقرير مصيرها ،و إن سياسة التدرج في تبني المواقف من الأحداث كان يخدم المصالح الإستراتيجية للجزائر على الصعيد الإقليمي و العربي.¹

كما يرجع البعض الآخر في تفسيره للموقف الجزائري حيال الأحداث في تونس إلى عدة أسباب منها²:

أولاً: الخوف من تصدير نموذج الثورة إليها خاصة في ظل التقارب الجغرافي بين البلدين و مع انتقال العدوى إلى الدول الأخرى كمصر، اليمن و ليبيا و الخروج إلى الشوارع للمطالبة برحيل الأنظمة الحاكمة و مانتج من حالات الفراغ الأمني التي عانت منها تلك الدول، إذ عرفت الجزائر بعد اندلاع الثورة

¹ انس نواري، وصف موقف الجزائر من الثورات العربية بأنه مسؤول، مأخوذ من :

<http://www.dgazair.com>

² نفس المرجع.

في تونس احتجاجات بسبب نزول العديد من الفئات إلى الشوارع و الدخول في مواجهات مع القوات الأمنية و لكن سرعان ما استطاع النظام احتوائها.

ثانيا: الخوف من تكرار سيناريو التسعينات حيث أن الجزائر ترى من خلال هذه الاحتجاجات و الثورات انعكاس للتجربة التي خاضتها في التسعينات حيث أبدت تحفظا على ما يحدث في تونس خصوصا مع صعود حركات الإسلام السياسي و سيطرتها على المعادلة السياسية .

ثالثا: الخوف من تأثير الفراغ الأمني في تونس على الحالة الأمنية في الجزائر ، فقد كان هناك تخوف واضح في البداية من أن تفود الثورة التونسية إلى حالة انفلات امني قد يؤثر بالسلب على الأوضاع الأمنية في الجزائر وكان لهذا التخوف مبررات منها وجود بيئة خاضعة للجماعات المتشددة في تونس نظرا لانتشار الفقر و تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية فضلا عن ذلك وجود نواة لهذه الجماعات المتشددة من بينها أنصار الشريعة و إضافة إلى ذلك شهدت الحدود عمليات تهريب واسعة تشمل تجارة المخدرات و السلاح مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تكثيف وجودها الأمني على حدودها وذلك بعد تمركز جماعات تابعة لتنظيم القاعدة في جبال الشعانبي قرب الحدود الجزائرية.¹

لقد أفرزت الثورة في تونس تحديان رئيسيان الأول يتمثل في عدم الاستقرار السياسي في المرحلة الانتقالية التي عاشتها و صعود التيار الإسلامي إلى الحكم والثاني يتمثل في الانفلات الأمني داخل الدولة من تواجد الجماعات الإرهابية و تسرب السلاح من ليبيا. و كنتيجة للتحديات الإقليمية التي تواجه الجزائر خاصة بعد انهيار الدولة في ليبيا و الانفلات الأمني الشديد فيها رأت الجزائر أن تحقيق الاستقرار الداخلي في تونس يعتبر المفتاح الحل لمواجهة أي تملل سياسي محتمل أو الانفلات الأمني الذي يتميز بتصاعد النشاط الإرهابي و انتشار لشبكات تهريب السلاح خاصة على الحدود ، وذلك عن طريق دعم الدولة الجزائرية نظيرتها لمجابهة التحديات الأمنية و ذلك من خلال التنسيق المحكم بين البلدين لتضييق الخناق على المجموعات الإرهابية التي تحاول تكثيف نشاطها على الشريط الحدودي و هذا ما يفرض تعزيز التعاون المشترك للتصدي لهذا الوضع ، كما حرصت أيضا الجزائر على مرافقة تونس في تجربتها الديمقراطية الجديدة لتأمين انتقال ديمقراطي ناجح دون التدخل في شأنها السياسي

¹ ابراهيم منشاوي، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس، مأخوذ

من: <http://www.acrseg.org/36851>.

الداخلي أو الحزبي¹، حيث عملت على تقريب و جهات النظر بين القوى السياسية المختلفة في تونس بعد الثورة وهذا ما وضحته زيارات كل من القايد السبسي و راشد الغنوشي إلى الجزائر كان هدفها قيام الجزائر بدور الوساطة بين الفرقاء السياسيين.

ومع انتخاب الرئيس الباجي قايد السبسي ازدادت وتيرة التعاون بين البلدين و هذا ما يفسره زيارة الرئيس الأولى إلى الجزائر من اجل بحث عدد من الملفات كان في مقدمتها الأمن ودعم التعاون العسكري و الاستخباراتي بين الدولتين حيث تم تشكيل لجنة خبراء عسكرية و أمنية بعد الزيارة من اجل التوقيع على اتفاقية تتضمن التعاون العمالياتي أي إنشاء غرفة عملياتية مشتركة، التعاون العسكري العام في مجال التدريب و التموين و الإمداد و تعاون امني يشمل تبادل المعلومات و إلى جانب ذلك تم التشاور على ضرورة تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي التي تقضي على فتح أبواب الاستثمار بين البلدين. والى جانب التعاون العسكري، الأمني والاقتصادي ساهمت الجزائر في تقديم مساعدات مالية للحكومة التونسية حيث تم التوقيع عام 2014 على اتفاقية بين البنك الجزائري و البنك المركزي التونسي لاستلام مبلغ يقدر ب100 مليون دولار

المطلب الثاني: الجزائر و التعامل مع تحديات الربيع العربي في ليبيا

تشارك ليبيا حدود مع ستة دول منها تونس، الجزائر، النيجر، التشاد، مصر و السودان و مع الفراغ السياسي و الأمني، ولعدم قدرة أطراف النزاع حسم الموقف، تحولت ليبيا إلى بيئة حاضنة للإرهاب و الجماعات المتطرفة ، هددت بذلك كل دول الجوار خاصة منها الجزائر و لم يقتصر هذا التهديد على هذه الدول فقط و إنما تعدى ذلك إلى حوض المتوسط مهددا بذلك الدول الأوروبية و الغربية خاصة بعد ظهور موجات كبيرة من الهجرات الغير شرعية، إن حساسية الوضع الليبي و تعدد الأطراف فيه (الداخلية و الخارجية) و ظهور لهذه التهديدات العابرة للحدود جعل الدول المجاورة تبادر لإيجاد حلول لهذه الأزمة².

1- فهم الصراع في ليبيا

¹ بهاء الدين، هذه نظرة الجزائر لمواجهة الأزمة في تونس، مأخوذ من :

<http://www.elbilad.net/articles/detail12id=18906>.

² سليم بوسكين، تحولات البيئة الاقليمية و انعكاسها على الامن القومي الجزائري 2011/2014، المرجع السابق، ص

انطلقت الاحتجاجات في ليبيا يوم 17 فيفري 2011 حيث خرج الليبيون إلى الشوارع وذلك بعد إلقاء القبض على المحامي فتحي طربال ، للمطالبة بسقوط نظام القذافي و الذي بدوره حاول قمع المظاهرات باستخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين أدى فيما بعد إلى تحول هذه الاحتجاجات إلى حرب أهلية ضد نظام القذافي وتحولت إلى موجات دموية بين النظام و الثوار و سرعان ما انتشرت عبر الوطن.تفاعلا مع هذه الأزمة صدر القرارين الدوليين للأمم المتحدة 1970و1973 تضمن الأول إقرار عقوبات دبلوماسية و مالية على النظام والثاني فرض حظر الطيران فوق ليبيا لحماية المدنيين و على اثر ذلك تدخلت قوات حلف الناتو في مارس بشن غارات جوية مستهدفة قوات القذافي ما قلص من قدرات النظام ،و بعد ثمانية أشهر من بداية الثورة تم إسقاط النظام و مقتل القذافي في 20 أكتوبر 2011 و بذلك نهاية حكم دام 42 سنة.

مند مقتل القذافي مرت ليبيا بعدة مراحل مفصلية عرفت أزمة داخلية و إقليمية اذ تواصل الصراع المسلح مما جعلها تشهد فراغا امنيا و سياسيا،كان له تداعيات إقليمية و دولية. مما صعب الطريق لتحقيق الديمقراطية و دولة القانون ،و لعل هذا راجع لمجموعة من العوامل ساهمت بدرجات متفاوتة في تحفيز الصراعات المسلحة في ليبيا التي هي نتاج لمعضلات مست الدولة والنظام السياسي في مراحلها المختلفة مند استقلالها و من بين هذه العوامل يمكن ذكر:

- **النظام الأمني الهجين¹**: تم تشكيل عدد كبير من المجموعات المسلحة أثناء النزاع و تشكلت هذه المجموعات على امتداد خطوط سياسية،إيديولوجية،قبلية، جهوية وفضائل متداخلة و على الرغم من الجهود التي أعلنت عنها الحكومات المتعاقبة لإدماج المقاتلين في هيكلية حكومية أو نزع سلاحهم و إعادة إدماجهم في الحياة المدنية، فان المجموعات المسلحة ازداد عدد المنخرطين فيها ورسخت سيطرة فعالة على عدد كبير من الأراضي و المنشآت الحيوية و مؤسسات الدولة ،كما قامت الحكومات المتعاقبة بدفع الرواتب للمجموعات المسلحة فيما تم إعطاء البعض الآخر مهام تنفيذ القانون والحراسة بشكل رسمي تحت إمرة وزارة العدل والداخلية والدفاع، غير انه حافظت هذه المجموعات على هيكلية القيادة والسيطرة الخاصة بها و عملت بشكل مستقل إلى حد كبير.

¹ تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، مأخوذ من: <http://www.humanrights.gov>

- الصراع على الموارد¹: لقد ساهم عدم التوازن في توزيع الثروات و خاصة عائدات النفط في عهد القذافي بين الأقاليم في خلق إحساس بالظلم من الأقاليم خاصة الشرق و الجنوب اد ركز القذافي التنمية في سرت فيما ساد الفقر و نقص الخدمات الأساسية في الشرق و الجنوب و هو ما أدى بعد سقوط القذافي إلى ظهور مليشيات مسلحة تتصارع حول الموارد نجد من بينها جيش برقة الذي يقوده ابراهيم الحضران الذي حاصر المرفأ النفطية في الشرق للضغط على السلطة الانتقالية.

- اختلال بنية الدولة و قدرتها²: لقد استغل معمر القذافي ورقة النفط وعلى مدار 42 عام في تعميق اختلال القدرة بين الأقاليم المختلفة للدولة و ذلك عبر نسج لشبكات زبائية تتصارع على الولاء له ليس الدولة، كما انه أسس نظاما جماهيريا بدون أحزاب أو دستور أو مؤسسات برلمانية في الوقت نفسه اضعف المؤسسة العسكرية و بذلك استطاع القذافي الحد من توزيع القوة بحكم طبيعة تكوين الدولة وركزها إما في شخصيته أو قبيلته أو النخبة الأمنية المحيطة به، و لهذا السبب لم يكن من الغريب أن تتسم الثورة الليبية بصبغة مناطقية و فبلية.

اتسمت الفترة التي أعقبت سقوط معمر القذافي بعدم الاستقرار تميزت بانتشار المستمر للأسلحة و توسع نفوذ الميليشيات الإسلامية وصولا إلى تمدد تنظيم داعش الإرهابي في الأراضي الليبية مستفيدا من انعدام الاستقرار في دول الجوار ، بينما انقسمت البلاد سياسيا و عسكريا على وقع حكومتين في طبرق و طرابلس³، حكومة طبرق في الشرق من جهة هناك مجلس النواب الليبي انتخب عام 2014 خلف المؤتمر الوطني العام الذي انتخب 2012 و الذي بدوره خلف المجلس الوطني الانتقالي ، معترف به دوليا، يسيطر على ثلثي البلاد رغم تنازعه النفوذ في بعض المدن كبنغازي و درنة مع الميليشيات الإسلامية و تنظيم داعش.

حكومة طرابلس في الغرب تعتبر تحالف من القوى السياسية التي خسرت الانتخابات 2014 و كونت المؤتمر الوطني الجديد أو ما يسمى بفجر ليبيا المكونة من الإخوان المسلمين و حزب العدالة و

¹ خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية النزاع الليبي من منظور حساسية النزاعات، مأخوذ من:

<http://www.oxfordresearch.group.org.UK/sites/default/files/ORG%20RCSS%20Report.pdf>.

² نفس المرجع، ص 69.

³ Arwa Kaddur, bilan de la situation en Libye, Observatoire des mutations politique dans le monde Arabe, janvier 2015, p2

البناء و الميليشيات المسلحة التي ساهمت في إسقاط القذافي، و إلى جانبيهما تواجد ميليشيات التبو والطوارق الليبية في الجنوب.

إلى جانب تصارع هذه الحكومتين ظهرت صراعات داخلية داخل الحكومتين ففي حكومة طبرق طغت العديد من الخلافات من بينها طريقة توزيع الحقائق على الأقاليم الإدارية و السياسية الثلاث في ليبيا (الجنوب، الغرب و الشرق). أما الخلافات التي شهدتها طرابلس تمحورت حول مجريات الحوار السياسي الذي اثر في علاقة قادة الميليشيات ببعضهم حيث عارضت فئة من البرلمان داخل المؤتمر سياسة رئاسة المؤتمر التي يسيطر عليها زعماء الجماعة الإسلامية المقاتلة و الساعية لتعطيل مساعي مفاوضات السلام. الوضع الليبي يتميز بعدم وجود كيان عسكري سياسي يسيطر بصورة تامة و شاملة على مناطق نفوذه ، و جود العديد من المناطق التي تخضع لمختلف الفصائل العسكرية و مختلف التنظيمات الإرهابية تنظيم داعش، أنصار الشريعة، فرع القاعدة و إلى جانب ذلك تواجد مناطق لا تخضع لسيطرة. وإلى جانب ذلك تواجد أطراف دولية خارجية غدت الصراع بدعم مختلف الجبهات بالمال والسلاح كقطر، تركيا، السودان المدعومة لحكومة طرابلس في المقابل مصر، السعودية والإمارات المدعومة لحكومة طبرق. هذا المشهد صعب ولحد الآن المحاولات الدولية والإقليمية في إيجاد حل للقضية وتشكيل حكومة ليبية موحدة تأخذ على عاتقها الحفاظ على وحدة التراب الليبي.

2- موقف الجزائر و جهود تسوية الأزمة الليبية

مند بداية الأزمة الليبية في فيفري 2011، ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج أثارها و تداعياتها على الداخل و الخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول المنهارة أو الفاشلة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة و إصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع ، ودعم فاعلين خارجيين لبعض الأطراف دون غيرها ، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع ، وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات ، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان ، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي ، و انتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب و خاصة بتجارة المخدرات. و استكمل هذا الوضع باندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أن حالة الفوضى التي

تعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجديد العناصر و شراء الأسلحة بل والأخطر استخدام هذه الفوضى في الانتقال إلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت في مجرد التفكير فيها خلال العقود الماضية. ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات ففضلا عن دورها المحوري الذي اضطلعت به في إطار القضايا الإفريقية و العربية و خاصة في العقدين الأخيرين ، و الذي يملئ عليها التحرك في اتجاه المشاركة في تسوية الأزمات و خاصة في الدول المجاورة لها، فان التهديدات التي أصبحت تواجهها في ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا دفعتها نحو البحث عن ترتيبات تحقيق التوازن بين محددات سياستها الخارجية و التهديدات غير المألوفة التي بات يواجهها الأمن القومي الجزائري¹.

وعليه فان الجزائر تعمل على إيجاد حل لتسوية الأزمة بناء على الخيار السياسي و السلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أسس الحوار و إيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين ، كما تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة ليبية و لا يمكن حلها إلا من طرف الليبيين أنفسهم، و استبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أكدت عقمه في حل الأزمات خاصة في منطقة الشرق الأوسط²، و على هذا الأساس أيدت الجزائر خطة الاتحاد الإفريقي و ذلك من خلال ضم صوتها للاتحاد للدعوة إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية و إطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبيين من أجل الاتفاق حول اطر تسوية الأزمة³.

حاولت الجزائر منذ البداية إيجاد حل سلمي و سياسي للأزمة ،من خلال مجموعة من المبادرات التي قامت بها سواء في دعوتها لتشكيل تنسيقية دول الجوار الليبي ، وحتى من خلال الجهود الفردية التي قامت بها في سبيل إنهاء بعض الصراعات التي نشأت في بعض المناطق على غرار المعارك التي اندلعت ما بين التبو و الطوارق ، حيث قادت الحكومة الجزائرية جهود وساطة لوقف الاقتتال بينها . رغم أن السلطات الجزائرية قد أغلقت الحدود البرية مع ليبيا في افريل 2014 بسبب الوضع الأمني إلا

¹ أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تقادي التورط العسكري، مأخوذ من

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx> .

² سليم بوسكين، تحولات البيئة الاقليمية و انعكاسها على الامن القومي الجزائري 1011-2014، المرجع السابق، ص244.

³ بدون مؤلف، جهود عربية افريقية من أجل المساهمة في إنهاء الصراع في ليبيا، مأخوذ من:

<http://www.dgazairess.com/aps/110568>.

أنها قررت في فيفري 2015 فتحها أمام الحالات الإنسانية ، إلى جانب نقل شاحنات من المواد الغذائية إلى سكان الجنوب الغربي في ليبيا لمساعدتهم على تجاوز الأزمة الإنسانية.¹

وفي إطار سعي الجزائر إلى دعم الجهود الأممية الرامية إلى الوصول إلى اتفاق بشأن الصراع السياسي فقد تعاونت الجزائر مع المغرب لاستضافة جزء من الحوارات التي انطلقت كجزء من الحوار الذي تقوده الأمم المتحدة في الصخيرات المغربية، فاستضافت اجتماعات تشاورية مابين الأحزاب السياسية الليبية و كذلك عمداء البلديات التي أدرجت ضمن الاتفاق، والى جانب دعم الجزائر القوي لجهود الأمم المتحدة استقبلت كلا من وزراء خارجية هولندا ،إيطاليا،و بريطانيا و مسؤولين كبار في الدول الغربية بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

¹ العلاقات الجزائرية : مابعد17فبراير وازمة الانقسام السياسي، مركز دراسات الجنوب الليبي للبحوث و التنمية، مأخوذ

من:

<http://www.csd-center.com>

خلاصة الفصل:

تستند السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ ورثتها عن النضال الثوري خلال الحرب التحريرية، كفلها الدستور الجزائري وهي مبادئ ثابتة لا تتغير بتغير صانع القرار. لقد تغيرت الأولويات في السياسة الخارجية الجزائرية وذلك بعد تأثرها بالتحولات الدولية والإقليمية الحاصلة على مدى عقد من الزمن، فقد كانت أهداف السياسة الخارجية بعد الاستقلال تتضمن محاربة الامبريالية والامبريالية الجديدة، و مساندة الحركات التحررية في العالم الثالث عامة والقارة الإفريقية خاصة في السبعينات، تحولت أهدافها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي، ودخولها في عزلة دولية بعد تعرضها لازمة داخلية دامية، حيث عرفت السياسة الخارجية الجزائرية رواج خاصة ومع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إذ استطاع أن يخرج الجزائر من عزلتها و ذلك عن طريق اتخاذ الملف محاربة الإرهاب من بين أهم الأولويات في السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إذ جعلها تصبح شريكا للولايات المتحدة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب الدولي .

لقد أثرت التحولات الإقليمية خاصة الربيع العربي الذي عاشته دول الجوار الجزائري وهي تونس وليبيا بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري، حيث أفرزت هذه الثورات لمجموعة من التهديدات عابرة للحدود خاصة منها تواجد الجماعات الإرهابية وانتشار للأسلحة المختلفة، دفعت الجزائر لاتخاذ لمجموعة من التدابير على المستوى الداخلي و الخارجي محاولة بذلك احتواء هذه الأزمات، فعلى المستوى الداخلي قامت بتدعيم جهازها الأمني وذلك عبر الحدود المتاخمة لهذه الدول ورفع من نفقات العسكرية، أما على الصعيد الخارجي فحاولت التنسيق الأمني بين الدول المجاورة و غلق الحدود.

أما في المجال السياسي فقد كان الموقف الجزائري إزاء التغيير في كل من تونس وليبيا نفسه، إذ نددت الجزائر إلى إيجاد حلول سياسية سلمية نابعة من شعوب هذه الدول، وذلك بعيدا عن أي تدخل أجنبي يمكنه أن يؤزم أكثر الأوضاع في الدول المعنية، وذلك استنادا لمبادئ سياسة الجزائر الخارجية التي تقر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

الفصل الثالث

ثمة معطيات إقليمية ودولية أصبحت أكثر تأثيرا في رسم راهن المنطقة ومستقبلها خاصة من حيث طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها المنطقة .

من خلال هذا الفصل سنحاول إبراز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي ومن ثم سنتطرق إلى تداعيات أزمة مالي والتدخل الأجنبي في المنطقة، لننتهي في هذا الفصل إلى إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية .

المبحث الأول: البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

لقد اختلف حصر حدود منطقة الساحل الإفريقي حسب التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية أو الدولية ذات الإهتمام بالمنطقة فحسب المنظور الفرنسي المرتبط بعلاقة إستعمارية بالمنطقة تتشكل منطقة الساحل الإفريقي من الدول التالية: بوركينا فاسو، البنين، ساحل العاج، مالي، النيجر، غينيا بيساو، السنغال والوطوغو، وأما التجمع ما دون الإقليمي لغرب إفريقيا فيحصر جميع دول الغرب الإفريقي ليمتد حتى نيجيريا ويشمل خمسة عشر دولة بينما أتى تجمع الساحل والصحراء بمبادرة ليبية ليشمل أربعة وعشرون دولة من بينها مصر، ليبيا، تونس، المغرب، ودول إفريقيا الغربية والوسطى .

إن كلمة الساحل في معناها الجيوبوليتيكي تعني " هو ذلك القوس الذي بدايته من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في شرق البلاد لتغطي مساحة 3053200 كيلومتر مربع أو الحزام الذي يربط أو يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يضم كل من التشاد النيجر، مالي، الجزائر دون أن ننسى ليبيا"¹ .

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق الإستراتيجية أهمية نظرا لأهميتها المحورية في حركة التنقل بين شمال وجنوب، وما بين غرب وشرق القارة الإفريقية بالإضافة لإمتلاكها للثروات الإستراتيجية التي تجلب لها اهتماما دوليا كبير .

ذلك من خلال الثروات النفطية والمعدنية الهامة حيث نظم المنطقة حوالي 10% من إحتياطي النفط العالمي ويتركز معظمه في منطقة الساحل الإفريقي، ومن مميزات النفط والغاز الإفريقي هو سهولة إستخراجه وتسويقه بسبب الموقع الإستراتيجي للمنطقة حيث تنتج إفريقيا 80% من بلاتين العالم وأكثر

¹ أحمد الحمداني قحطان، المدخل إلى العلوم السياسية، المرجع السابق، ص 371.

40% من الألماس و20% من الذهب كما نجد اليورانيوم، الحديد، الفوسفات، الذهب، القصدير خاصة في النيجر.¹

تستمد منطقة الساحل الإفريقي قدرا كبيرا من قيمتها الإستراتيجية من إرتباطها الوثيق بأهم طرق المواصلات البرية في العالم، فتعتبر هذه المنطقة بمثابة حلقة الوصل الآمنة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب لتوسطها لأهم منابع النفطية الآمنة . أما بالنسبة للمقاربة الإثنوية الحضارية فتتميز منطقة الساحل الإفريقي بتعدد الأعراف والأقليات والقبائل و كذا الأديان والحضارات، وبالتالي تعرف منطقة الساحل الإفريقي صراعات وتوترات دائمة نظرا لصعوبة إنصهار تلك الأقليات في هيكل الدولة الأمة فتظم كل من مالي والتشاد قبائل عديدة من أهمها قبيلة مورس وبولس والطوارق في جنوب الجزائر.²

إن تعدد الإثنيات والعرقيات في منطقة الساحل الإفريقي يضعف التجانس الإجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة وبين دول الإقليم الواحد، حيث تتعدد القبائل في النيجر مثلا (الهوسا، الجرما)، وفي بوركينافاسو نجد قبائل (البولس ديولا، موسي، بامبارا مور)، الأمر الذي أدى إلى إحداث فوارق إجتماعية ساهمت بشكل كبير في زرع الفتن الطائفية والعرقية والدينية ما أدى إلى خلق جوا من التوتر وبروز نزاعات الهوية بالمنطقة .

كما أن هناك تعدد من الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين و أصحاب المعتقدات المحلية وتعدد اللغات، حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء انجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغات المحلية للقبائل، هذا الاختلاف في الطبيعة الاجتماعية لهذه المجتمعات أدى إلى إضعاف مستوى

1 أ عمر عمورة، "التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوامنية)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011، ص ص 15-16.

² أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010، ص 12.

التجانس الاجتماعي و صعوبة الاندماج المجتمعي ما أدى إلى ظهور أزمات داخلية في هذه الدول مثل أزمة دارفور في السودان والطوارق في كل من مالي والنيجر.¹

المطلب الثاني: التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي

تعد منطقة الساحل الإفريقي محط إهتمام القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين فالإهتمام المتزايد بالمنطقة أدى إلى سعي هذه القوى إلى توثيق تحالفات مع عدد من دول المنطقة بذريعة مواجهة الإرهاب الدولي وتأمين آبار النفط لضمان تدفقها للأسواق الغربية كما أن وجود الصراعات في المنطقة والحرب في كل من ليبيا ومالي تعتبر من دوافع الإهتمام الدولي لمنطقة الساحل الإفريقي خاصة² لضمان تدفقها للأسواق الغربية كما أن وجود الصراعات في المنطقة والحرب في كل من ليبيا ومالي تعتبر من دوافع الإهتمام الدولي لمنطقة الساحل الإفريقي خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي تريد توسيع مجالات إهتماماتها الإستراتيجية لتشمل إفريقيا أيضا وذلك بالمبادرة الخاصة بمكافحة الإرهاب والقيام بعمليات التدريب والمناورات، حيث تسعى القوى الكبرى إلى بناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا كالقواعد الفرنسية في جيبوتي مالي، تشاد وغيرها وبالتالي تعتبر منطقة الساحل الإفريقي مسرحا لتنافس كثير من القوى الصاعدة إقليميا ودوليا حيث تعرضت هذه القارة للإستنزاف ونهب ثرواتها المادية ومواردها من القوى التقليدية خاصة بعد دخول قوى دولية صاعدة كالصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند للإستحواذ على النفوذ والنفط والثروات بهدف حماية مصالحها وتأمينها.²

إن تنامي الأهمية الجيوإقتصادية للساحل الإفريقي جعل منها مسرحا للصراع حيث تعتبر دول هذه المنطقة أحد أبرز جبهات الصراع المصلحي الدولي في إفريقيا فمن الناحية العسكرية والأمنية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشاكل الأمنية التي تؤثر على الأمن العالمي عامة، وعلى الأمن الأمريكي خاصة كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الحلول السلمية في حل النزاعات المسلحة في القارة ومنطقة الساحل بالتحديد. كما أن تزايد مكانة القارة الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أدى إلى تقوية التنسيق العسكري مع دول القارة خاصة منطقة الساحل الإفريقي.

¹ ناصر بوعلام، "جدلية الأمن والتنمية في بلدان الساحل الإفريقي" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، المدرسة العليا

للعلوم السياسية، 2013/2014، ص 50

2 المرجع نفسه، ص 15.

لقد أثارت العمليات الفرنسية في ليبيا إنتقادات من طرف الدول الكبرى كالصين التي إنتقدت التدخل العسكري في ليبيا بشكل عام وروسيا التي رأت أن التدخل الأطلسي في ليبيا يعمل على التضيق من ساحتها المتوسطية والشرق الأوسطية نظرا لوقوف هذه الأخيرة بجانب الحكم السوري في الأزمة منذ عام 2011 وبالمقابل عبرت روسيا عن إستعدادها لدعم ومساندة فرنسا في الحرب في مالي 2013.¹

كما أن الضغوطات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي أدت إلى توجيه إهتمام الدول الكبرى بالبلدان الفقيرة في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لوفرتها على الثروات كاليورانيوم في النيجر والحديد في موريتانيا حيث أصبحت تتنافس عليها دول جديدة في موريتانيا كالصين التي أصبحت ثاني مستغل لليورانيوم في النيجر وأول مستورد لحديد موريتانيا وبالمقابل تبذل فرنسا جهودا كبيرة للمحافظة على حضورها الأمني والعسكري في المنطقة الأمر الذي أتاح التدخل التاريخي لفرنسا في الشؤون الأمنية والتدخل في مختلف النزاعات في المنطقة وبالتالي المحافظة على مواقعها العسكرية البالغة الأهمية.²

كما تحتل الصين المرتبة الثانية من حيث مستهلكي البترول عالميا حيث وصلت نسبة الطلب الصيني على البترول إلى 33% من الطلب العالمي على البترول بنسبة 60% من حجم الطلب العالمي على الغاز بحلول سنة 2020 الأمر الذي دفع بالصين إلى توجيه إستراتيجياتها نحو تحقيق أمن طاقي من خلال الإنفتاح على إفريقيا، وتحديد منطقة غرب إفريقيا ما يزيد من إحتدام المصالح الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الإفريقي.³

إن إندعام الإستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي والنزاعات المتتالية في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج وتزايد الظواهر الأمنية عبر الحدود وتزايد التنافس على المنطقة أدى إلى إحداث ضغوطات على القوة التقليدية في المنطقة كفرنسا فبالرغم من قدرة فرنسا في التدخل في بعض الإنقلابات ودعمها لطرف

1 دليلة غدير، "الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي: (دراسة حالة مالي)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015، ص 33-32.

² أمحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي 2008، ص 13.

³ خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011، ص 65.

على حساب الطرف الآخر إلا أنها ليس لديها القدرة الكافية لمراقبة كل التطورات الحاصلة في هذه المنطقة نتيجة الضغوط المالية الكبيرة وارتفاع النفقات، الأمر الذي دفعها إلى تقليص حضورها في المنطقة .

المبحث الثاني : واقع وطبيعة الأزمة المالية

المطلب الأول : الأزمة المالية في مالي واقعها وحيثياتها

تعد مالي دولة مركبة عرقيا بحيث تتكون من العديد من الإثنيات والأعراق من بينهم الطوارق الذين يتوزعون على معظم دول الساحل الإفريقي من النيجر، مالي إلى الجزائر وليبيا وحتى بوركينافاسو والتشاد، و قد قام النزاع بين دولة مالي والنيجر² وتأثرت به الدول المجاورة الموجود بها عنصر الطوارق فهناك من يعتبر هذه القضية قضية سياسية توظفها الأنظمة السياسية لتحقيق أهداف خاصة وهناك من يصنفها على أنها قضية إثنية بسبب تأثير الفقر وغياب العدالة الإجتماعية، كما أن هناك إتجاه آخر أرجع أسباب هذه القضية إلى ظاهرة التصحر في المناطق التي تسكنها الطوارق التي أدت بدورها إلى التدهور البيئي في تلك المناطق وبالتالي هدم البناء الإجتماعي للطوارق .¹

جذور نزاع الطوارق في جمهورية مالي

لقد أدى التقسيم العشوائي للحدود من طرف الإحتلال الفرنسي إلى إنتاج دول منقسمة هذا لعدم مراعاة الإحتلال الفرنسي لخارطة توزيع الأقليات والإثنيات، الأمر الذي أدى إلى تشتيت قبائل الطوارق على خمس دول ذات سيادة هي (الجزائر، ليبيا، النيجر مالي، بوركينافاسو)، فقد أدى إستقلال دولتي مالي والنيجر إلى التفرقة بين قبائل الطوارق على الحدود الطبيعية للدولتين ما دفع بهذه القبائل إلى التفكير في إمكانية بناء دولة أو إقليم مستقل عن دولتي مالي والنيجر، حيث بادر زعيم الطوارق الإستقلاليين "محمد الطاهر" إلى المطالبة بالاستقلال حيث قاد تمردا ضد الحكومة لكن التمرد قمع عسكريا بفضل التدخل الجزائري لصالح الحكومة المركزية المالية بحكم تهديد هذا الانقلاب لأمن الدولة الجزائرية فقامت الجزائر مدعومة في ذلك بالمملكة المغربية بتسليم بعض الثوار إلى دولة مالي .²

1 أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، المرجع السابق، ص 158 .

2 جمال بوزادية، "الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، العدد 9 ، ص ص 543-546 .

كانت بداية الأزمة في منتصف جانفي 2012 إثر هجوم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد على عدد من المدن المالية يوم 17 جانفي 2012 حيث سعت حركة الأزواد التي نشأت في عام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية محاولة منها للحصول على الدعم الدولي لإستقلال الشمال المالي بحجة الإهمال السياسي والإقتصادي المتعمد للشمال ولقد ساهمت الثورة الليبية التي أطاحت بالرئيس معمر القذافي في عام 2011 حيث بدأ التمرد المسلح ضد قوات مالي بعد عودة الطوارق من ليبيا إلى ديارهم.

يعتبر تمرد حركات الطوارق محصلة تحالف بين هذه الحركات الوطنية والمجموعات الإسلامية المتطرفة من جنسيات مختلفة (مالية ونيجيرية، موريتانية وجزائرية)، التي نشطت في مناطق الطوارق وإستفادت من مخزون السلاح حيث نسجت المجموعات الإسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الإنفصالية علاقات إعتماذ متبادل إقتصادية وأمنية بالتالي أصبحت جماعة "أنصار الدين" الطوارقية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق .

كما قامت قوات الجيش في "بامكو" بإنقلاب عسكري على الرئيس المالي "أحمد توماني توري" في 22 مارس 2012، حيث سيطرت مجموعة من العسكريين الماليين على السلطة بعد إستيلائها على القصر الرئاسي في العاصمة بامكو ويعود السبب الرئيسي وراء هذا الإنقلاب إلى عدم رضا الجيش بأسلوب الحكومة في مواجهة التمرد الذي تقوده الطوارق ومماثلة الحكومة في إحيائه¹.

أطراف النزاع في مالي

لقد تعددت أطراف النزاع في مالي من أطراف داخل السلطة التي تتمثل في الحكومة المركزية في بامكو والجيش المالي المتمرد بقيادة "أمادوهايا سانوجو" بالإضافة إلى المعارضة المسلحة المحلية الإقليمية و تمثلت المعارضة المسلحة في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وحركة أنصار الدين والمليشيات المختلطة، أما بالنسبة للمعارضة الإقليمية فتمثلت في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وكتيبة الموقعون بالدماء .

بالإضافة إلى أطراف خارجية تمثلت في هيئة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، والحكومة الفرنسية من خلال إرسال قوات عسكرية إلى مالي .

1 أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011، ص 81 .

إن غياب الدولة في الشمال المالي بعد إستقلالها وغياب التنمية في تلك المنطقة ساهم بشكل كبير في الإحساس بالتهميش والإهمال لدى سكان الشمال بما فيهم الطوارق بالإضافة إلى تعرض هذه القبائل للعديد من المشاكل والأزمات اللامتناهية وعدم الإهتمام بهذه القضية من طرف حكومات الدول في كل من مالي والنيجر، وتعتبر منطقة الأزواد منطقة تشهد تخلفا ملحوظا في جميع الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية والتعليمية بالإضافة إلى غياب أي بنية إجتماعية وسياسية في شمال مالي بعد الإستقلال وظلت العلاقات متوترة بين هذه القبائل والأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتمون إليها.¹

يمكن إجمال العوامل التي أدت إلى ظهور أزمة الطوارق إلى إرجاع جذور الأزمة إلى النظم السياسية المتعاقبة لمالي وتهميش قبائل الطوارق ولجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع وغياب البرامج التنموية في الشمال بالإضافة إلى العامل الإثني بين قبائل الطوارق والسود الذين يسيطرون على السلطة في الدول التي يعتبر الطوارق مواطنين فيها كما أن للعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية دور كبير في ظهور أزمة الطوارق .

أما بالنسبة للموقف الجزائري من النزاعات الإثنية و الأزمة المالية عامة فلقد اعتمدت الجزائر الحل التفاوضي لحل الأزمة المالية حتى بعد تعقد الأوضاع فيها حيث إحتضنت الجزائر عدة جولات للحوار بين المتصارعين في المعارضة المسلحة

حركة الأزواد وحركة أنصار الدين، حيث ضغطت الجزائر على السلطات المالية من أجل بلورة خطة أمنية لإحتواء الأزمة داخليا وبالتالي إستمرت الجزائر في موقفها لغاية التوقيع على وثيقة مصالحة بين الطرفين وذلك بهدف مواجهة تهديدات الحركات المسلحة وتأمين الحدود خاصة بعد تعرضها إلى عملية خطف ل 7 دبلوماسيين في مدينة "قاو" المالية من طرف حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وضرب القاعدة البترولية بتقنورين بعين أميناس.

1 أحمد إيدابير، "التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، المرجع السابق، ص ص 116-

المطلب الثاني : أزمة بناء الدولة في الساحل

لقد سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية والإستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الإفريقية بشكل أوجد الصراع على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف وقد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكرية والإعتقالات السياسية¹ والحروب الأهلية المتكررة، بالتالي ومن خلال الإطلاع على نماذج لدول في منطقة الساحل الإفريقي مثل مالي و النيجر، يمكن إدراك ثلاث سمات أساسية للعجز الوظيفي وال فشل البنوي لهذه الدول، حيث نلاحظ الضعف في الإطار العام للدولة بسبب ضعف الترابط على المستوى الإجتماعي، حيث تدفع مخاطر التفكك الإجتماعي إلى إنتقاله إلى مستويات أخرى (إقتصادية، سياسية)، كما بإمكان إنتقال التفكك من المستوى الإجتماعي إلى مستوى الوحدة الترابية تبعاً للتمثيل غير العادل وغير النظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم، كما أن ما تعانيه الدول الإفريقية بشكل عام ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص تعتبر بمثابة رهانات أمنية لمتغيرات تتحكم وتضبط حالات الإستقرار واللاإستقرار، حيث تعاني الدول الإفريقية من أزمات متعددة تتمثل في أزمة بناء الدولة القومية، أزمة التعددية السياسية، غياب العدالة في توزيع الموارد الإقتصادية وأزمة الشرعية السياسية بالإضافة إلى غياب التمثيل العادل للتنوع الإثني داخل مؤسسات الدولة .

لقد حاول "روبرت جاكسون" توضيح الإشكالية المرتبطة بعجز الدولة الوظيفي من خلال الفشل و نقص الكفاءة المطلوبة في أداء الوظائف والأدوار المنوطة بالكيان السياسي، وحسب باري بوزان فمن المهم التمييز بين مفهومي "الدولة" و "القدرة"، حيث تقاس الدولة وكفاءتها بالإستناد إلى قدرة النظام السياسي على تسيير وضبط درجة التناسق الإجتماعي، السياسي والجغرافي .²

تعاني دول منطقة الساحل من أزمة ضاربة في عمقها وهو التهديد الأمني الناجم عن التصدع الحاصل في أبنية ومؤسسات الدولة، وذلك لوجود هوة كبيرة وانعدام التنسيق بين وظائف المؤسسات السياسية للدولة الإفريقية وبين الوظائف المنصوص عليها في الدساتير و اللوائح السياسية، فالدولة في منطقة الساحل الإفريقي هي عنصر ناجم أو قائم على تطورات قوى داخلية، كما يعكس الفشل الإقتصادي أزمة التنمية

1 محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي" نشر بواسطة: المركز

الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، ص 8.

<http://democratica.de/?p=8205>

² حمدي عبد الرحمان، إفريقيا القرن الواحد والعشرون: رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات، القاهرة، 1997،

في منطقة الساحل الإفريقي، فهي أحد أهم جوانب المشكلة الأمنية في تلك الدول، بالإضافة إلى أزمة الديمقراطية فيها وضعف الأداء السياسي وأزمة الاندماج الوطني في تلك الدول.¹

كما يعتبر "تراث فوئورتا" أن فشل الدولة داخليا سيحولها بطريقة مباشرة إلى مصدر تهديد لأمن مواطنيها وهي الفرضية التي تنطبق على دول منطقة الساحل الإفريقي ولقد أدت حالة اللاإستقرار إلى تعاضم قوة شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب العابرة للحدود ضف إلى ذلك النمو السكاني المطرد الذي لا يتماشى مع النمو الإقتصادي في هذه المنطقة في ظل تخلي الدولة عن مسؤولياتها الإجتماعية تجاه مواطنيها بالإضافة إلى العوامل الجغرافية، حيث يعتبر إقليم الساحل الإفريقي من أكبر الأقاليم الإفريقية وأكثرها إتساعا، حيث يعتبر بمثابة جسر ربط غرب وجنوب إفريقيا بشمالها وهي دول شاسعة المساحة ما أدى إلى ضعف نظام الأمن الذي أصبح غير قادر على ضبط ومراقبة الحدود وبالتالي فهي مناطق سهلة الإختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلاح بالإضافة إلى توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة

كما تعتبر إقتصاديات دول الساحل الإفريقي ضعيفة، فهي إقتصاديات ريعية بمعنى أنها تعتمد على تصدير الموارد الأولية(البترول،المعادن...إخ).²

كما أنها تعني من إرتفاع نسبة الفقر، حيث شهدت أغلب دول الساحل الإفريقي إنخفاض الناتج الداخلي الخام، حيث قدرت النسبة المئوية للناتج الداخلي الخام لدولة مالي في الفترات 196-1970، و1971-1979، و1980-1984 ب 1% و7,2% و12% فتعاني دول منطقة الساحل من تدهور مستوى التنمية البشرية، وحسب دليل التنمية البشرية لعام 2011 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن ترتيب دول الساحل الإفريقي من حيث مستوى التنمية البشرية كالآتي: حيث إحتلت ليبيا المرتبة 654 والجزائر في المرتبة 96، السنغال،155، نيجيريا 156، السودان،169، والنيجر في المرتبة 186.

لقد أدى وجود عدد كبير من الدول الضعيفة في إفريقيا إلى إنعكاسات سلبية على الأمن الإقليمي والدولي، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى البحث في المصادر الحقيقية من وراء هذه الظاهرة، والتي قدرت أن أسباب ضعف بناء الدولة في إفريقيا يعود إلى وجود المناطق المهمشة التي تعاني مختلف أنواع

¹ وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص 98 .

² مارتين غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 222 .

الإنحطاط الإقتصادي والإجتماعي وحتى البيئي، كما أن الحدود في منطقة الساحل الإفريقي هي حدود رسمها المستعمر الأوروبي، حيث إعتد معايير إقتصادية وسياسية في وضع الخارطة الحدودية، ما جعل هذه المناطق تدخل في حروب طاحنة كمشكل الطوارق في الساحل الإفريقي (مالي، النيجر) .

إن ضعف نموذج الدولة في إفريقيا عموماً، ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصاً، شجع بالضرورة على صعود فواعل تتحرك دون الدولة وتحاول سد الفراغ الأمني والإقتصادي وحتى الإجتماعي الذي تركته هذه الكيانات الهشة¹.

المبحث الثالث : الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي

المطلب الأول: التدخل الفرنسي في مالي وموقف السياسة الخارجية الجزائرية منه

يتمثل الدافع الرئيسي للتدخل الفرنسي في مالي هو المحافظة والإبقاء على مصالحها وإسترجاع نفوذها ومكانتها السابقة خلال الحقبة الإستعمارية في القارة الإفريقية بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي ووضعها الجيوبوليتيكي الذي حفز الدولة الفرنسية على التدخل لحماية مصالحها السياسية والإقتصادية².

تعود أسباب ومحددات التدخل الفرنسي في القارة الإفريقية عامة ومالي بالتحديد إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه الدولة من حيث الموقع والمساحة والموارد كما أن وجود دولة مالي في العمق الاستراتيجي للدول المغاربية يحقق الأمن والحماية لأهداف ومصالح فرنسا في تلك الدولومن آليات الوجود الفرنسي في مالي نجد السياسة الثقافية الفرنسية في مالي التي تتمثل في عناصر اللغة المشتركة والمؤسسات التعليمية الفرنسية والمراكز الثقافية في إفريقيا هذا بالإضافة إلى السياسة العسكرية الفرنسية في مالي من خلال خلق قواعد عسكرية في مالي وإتفاقيات الدفاع العسكري المشترك التي تتمثل في المساعدات العسكرية والفنية .

كما عملت فرنسا على ربط مستعمراتها السابقة بما فيها دولة مالي بسياستها الإقتصادية وذلك لمساعدة وحماية الأنظمة القائمة من أجل ضمان ولائها لفرنسا²

1 أمحمد برفوق، المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري، مجلة الجيش، العدد534، جانفي 2008، ص 51.

² عبير شليغم،"التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا" نشر في فيفري 2015 ص 3

لقد إعتمدت فرنسا على التجارة البينية مع الدول الإفريقية، حيث تعتبر فرنسا المستورد الأول للمواد الخام من غالبية دول غرب إفريقيا بشكل عام ودولة مالي على الأخص كما تعد المصدر الأول للسلع المصنعة لبعض هذه الدول.¹

تعتبر السياسة الفرنسية سياسة تدخلية، حيث تدخلت أربعين مرة في النزاعات والأزمات الداخلية في مستعمراتها الإفريقية ولطالما كانت المصالح الفرنسية هي الدافع الثابت لتدخلاتها العسكرية في إفريقيا، ولقد تنوعت أسباب التدخل الفرنسي العسكري في مالي إلى أسباب معلنة وأسباب خفية، وتتمثل الأسباب المعلنة للتدخل في تحقيق ثلاثة أهداف تتمثل في وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب، الحفاظ على وجود حكومة مالي وإستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة، والتحصير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن ولكن نظرا للهجمات المقاتلين الإسلاميين المتزايدة على الجيش المالي، وبعد الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وأنصار الدين وجماعة التوحيد "كونا" في 10 يناير 2013، حيث تفاقمت مخاوف إنهيار الجيش أمام هجمات المقاتلين الإسلاميين نحو مدينة "كونا" بالإضافة إلى إختطاف الرهائن الفرنسيين في مالي، حيث إستغلت الحكومة الفرنسية حادثة احتجاز الرهائن في عين أميناس (الجزائر) لإضفاء الشرعية على تدخلها معتبرة أن التهديد الإرهابي لا يستهدف فرنسا وحدها بل المجموعة الدولية ككل وتتمثل الأسباب غير المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي في محاولة إستعادة مكانتها في القارة الإفريقية خاصة مع وجود لاعبين جدد في القارة الإفريقية، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، الهند والبرازيل.²

هذا بالإضافة إلى اكتشاف البترول و اليورانيوم والفوسفات في شمال مالي، ما أدى إلى جلب إهتمام فرنسا بتعزيز مكانتها في منطقة الساحل الإفريقي لأهميتها الإقتصادية وإحتوائه على إحتياط نفطي كبير كما أن دولة مالي تجاور العديد من دول الساحل الغنية بالثروات البترولية منها نيجيريا، الجزائر وموريتانيا .

1 جمال بوزادية، مرجع سابق، ص 8 .

² محند برقوق، مرجع سابق، ص 14.

كما أنه يمكن إعتبار التدخل العسكري الفرنسي كمحاولة من الرئيس الفرنسي لتحويل الأزمات التي يعيشها المجتمع الفرنسي نحو الخارج من إرتفاع نسبة البطالة، والأزمة الإقتصادية وضعف التنافس الإقتصادي.¹

كما أثبت هذا التدخل حضور السياسة الفرنسية المهيمنة في إفريقيا عكس ما أعلنه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولوند "أن سياسة فرنسا إفريقيا "ذات الأبعاد الكولونيالية قد أصبحت من الماضي .

مراحل التدخل الفرنسي في مالي

عرف التدخل الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة بداية من يناير 2013 حيث عملت فرنسا على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجيستي والتدريب والتسليح، بهدف وقف إنتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب وبعد العمليات العسكرية التي قادتها فرنسا في إقليم الأزواد في شمال مالي إستعادت المدن الرئيسية في الإقليم وأطاحت بأخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح، حيث قصف الطيران الفرنسي مواقع للجماعات الإرهابية في "كيدال" وفي أقصى شمال مالي وتتمثل المرحلة الثالثة في تأمين عاصمة باماكو لضمان الإستقرار² للمدينة وتعزيزها بقوات فرنسية في الدول الإفريقية المجاورة خاصة في ساحل العاج والتشاد لتوفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوروبيين وحماية المصالح الفرنسية.

1 دليلة غدیر، "الإستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: (دراسة حالة مالي)"، المرجع السابق، ص

.45

2 مبروك غضبان، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، دفا تر السياسة والقانون، العدد 11 جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 5 .



مصدر: عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي : البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا.المركز العربي للأبحاث والدراسات ، 2015 كما تلقت فرنسا العديد من المساعدات الدولية سواء من الدول الإفريقية، بالتحديد من مجموعة غرب إفريقيا "الإيكواس" أو المساعدات الدولية وذلك في إطار تدخلها العسكري في مالي .

لقد سحبت فرنسا قواتها تدريجيا وعوضتها بالقوات الإفريقية، كما أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 25 أبريل 2013 القاضي بإنشاء بعثة حفظ السلام للأمم المتحدة في مالي التي يبلغ عدد أفرادها إثني عشر ألف وستمئة شخص وقد بدأت البعثة مهامها رسميا في يوليو 2013 .¹

في الأخير يمكن القول بأن التدخل الفرنسي العسكري في مالي خاصة وإفريقيا عامة كان بذريعة حماية الرعايا الفرنسيين وتحرير الرهائن في الدول الإفريقية وحماية مصالحها الاقتصادية، كما أن تعرض فرنسا للأزمة الاقتصادية دفع بها إلى اللجوء لإسترجاع مكانتها في القارة الإفريقية وإستغلال ثرواتها كما تسعى إلى مواجهة التهديدات الأمنية والعسكرية في إفريقيا والتي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على الشمال

الأوروبي وبالتالي أدى التدخل العسكري الفرنسي إلى وقف تقدم المجموعات الإسلامية المتطرفة نحو جنوب البلاد وتحرير معظم المدن الرئيسية في شمال مالي وتدمير الأسلحة التي كانت بيد تلك الجماعات المتطرفة، كما أن فرنسا حريصة إستراتيجيا على التواجد في مناطق الأزمات في إفريقيا طالما أن ذلك سيعزز من بقائها و استمرار وجودها في إفريقيا .

أما بالنسبة للموقف الجزائري من التدخل العسكري الفرنسي، فالبرغم من تعزيز الجزائر للجهود الدبلوماسية لحل الأزمة المالية إلا أنها لم ترحب بالتدخل العسكري الفرنسي حيث كانت الجزائر على إدراك تام

¹ دليلة غدير، المرجع نفسه، ص 45 .

بالنتائج الوخيمة للتدخل الفرنسي على المدى القريب والبعيد فالتدخل الفرنسي في شمال مالي كان بمثابة مأزق خطير للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء، ولقد طالبت الجزائر بوقف التدخل الفرنسي رغبة من الجزائر في منع تداعيات هذا التدخل على الأمن القومي الجزائري، حيث زادت المخاوف من التهديدات الأمنية على الحدود الجنوبية للبلاد، مما يستوجب العمل على ضمان أمن وإستقرار البلاد.¹

المطلب الثاني : دور الجزائر في حل الأزمة المالية الآليات والمبادرات

لقد سعت الجزائر لتحقيق الأمن و الإستقرار في مالي وذلك عن طريق حرصها على مراعاة إتفاقيات السلام الموقعة بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية، نظرا لتداعيات إضطرابات مالي على أمن الدولة الجزائرية لما لها من روابط إثنية وجغرافية وإرتباط منطقة الساحل الإفريقي بالمعضلات الأمنية من صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة وضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، كما أن الخصوصية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي دفعت بالجزائر إلى إعادة النظر في وسائل تحركها في المنطقة وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كم شرقا وغربا وجنوبا .

الأمر الذي أدى إلى حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي عرفتها مناطق الجوار، حيث عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا دبلوماسيا في 2012-2013، فتعددت النزاعات في إفريقيا جعل من الأمن القومي الجزائري منكشفة خاصة مع تسارع وتيرة التفاعلات التي تؤثر على الوضع في الجزائر، فالدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر.² لقد وضعت الجزائر خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر، حيث جمعت سبع دول إفريقية وحددت مبادئها الداعية إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الإستخباراتي والأمني وبعث مشاريع تنموية ، مثل مبادرة "النيباد" من أجل بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من المناسبات في تمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تعتبر أزمة شمال مالي من أعقد القضايا التي عرفتها المنطقة بسبب تداعياتها الخطيرة على منطقة الساحل الإفريقي ككل، ومنذ اندلاع الأزمة المالية الأخيرة

1 مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 7.

² قوي بوحنية، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص

في جانفي 2012، قامت الجزائر بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة¹.

تعتمد المقاربة الجزائرية على مبادئ أساسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل (مشكل الطوارق، والإمتداد الجغرافي للجزائر)، هذه الإعتبارات كانت وراء تحرك الدبلوماسية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمال مالي، حيث سعت الجزائر إلى تقريب وجهات النظر بين حركة أنصار الدين وحركة تحرير الأزواد، الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين وقّع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012، حيث توصل هذا الإتفاق إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه وهو عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي لا تزال تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين تمّ إختطافهم في القنصلية الجزائرية في "غاو" شمال مالي في 5 أفريل 2012، وذلك بعد سيطرة المتمردين عليها بعد فترة قصيرة من حصول الانقلاب العسكري في مالي .

تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون المليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم وجمع أطراف النزاع، لكنها فشلت بالمقابل في منع إستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز التدخل العسكري الفرنسي في مالي، حيث تميزت الدبلوماسية الجزائرية بالتغير وذلك من خلال القبول بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي وفتح المجال الجوي لهذه العملية¹.

وهنا يظهر التغير في تعامل الجزائر مع هذه الأزمة، حيث تبرر الجزائر هذا الموقف بأن الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية بالإضافة إلى أن الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقتضي التدخل العسكري في مالي².

1 محمد الأمين بن عائشة، المرجع السابق، ص ص 30-33 .

² دليلة غدير، الإستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، المرجع السابق، ص 59.

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الجغرافية السياسية قد لعبت دورا هاما في تشكيل المعالم الإجتماعية والسياسية لمنطقة الساحل، فالخصوصية الإجتماعية والسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وإنتشار الطوارق على مساحة شاسعة في الصحراء شاسعة في الصحراء الكبرى جعلهم شعبا مشتتا ومهمشا من طرف أنظمة الحكم في كل مالي والنيجر، كما أن الجزائر وبحكم موقعها الإستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر من أي مضي بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجناح الجنوبي، حيث المشاكل والتهديدات التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي في تفاقم مستمر دون اهتمام كبير من النخبة الحاكمة في الجزائر التي لاتتحرك إلا في إطار ردود أفعال، وهو ما ينطوي قصور نظر صانع القرار في الجزائر .

الخاتمة

تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية إستراتيجية بارزة، نظرا لموقعها الجغرافي الذي تتميز به باقي المناطق في العالم، إضافة إلى الثروات المعدنية والموارد، مما جعلها محط إهتمام الدول الكبرى وأضحى التنافس الدولي على هذه المنطقة يتزايد من أجل بسط النفوذ وضمان المصالح الإقتصادية في المنطقة في ظل الأزمات التي يعيشها العالم حاليا وبالرغم من الأهمية الجيوإستراتيجية لهذه المنطقة، إلا أن الساحل يشهد تغيرات أمنية خطيرة وتهديد حقيقي للمنطقة ككل، حيث أصبح هذا التهديد يشكل هاجسا أمنيا متفاقم فالنزاع في مالي يعد مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة وتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية .

يعتبر الوضع الأمني الذي ألت إليه منطقة الساحل الإفريقي بما فيها أزمة مالي خاصة بين الحكومة المالية والمتمردين وزيادة خطر الجماعات الإرهابية، هكذا أصبحت المصالح الفرنسية عرضة للخطر في مالي على وجه الخصوص، ومنطقة الساحل يشكل عام ولقد سعت الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق الأمن والإستقرار في مالي وذلك عن طريق حرصها على مراعاة إتفاقيات السلام الموقعة بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية، نظرا لتداعيات إضطرابات مالي على الأمن القومي الجزائري، الأمر الذي أدى إلى حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية التي عرفت مناطق الجوار .

لقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية بنوع من الإستقرار والإستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي، والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي ومن خلال ماسبق يمكن الخروج بالنتائج التالية والتي تتمثل في إمكانية تأزم النزاع المالي بسبب التناقضات الداخلية وتزايد الحسابات الخارجية، كما أن إهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع لكون أن هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالا لإستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية، وذلك لما تتميز به هذه المنطقة من ثروات طبيعية ما دفع الجزائر إلى إيجاد حلول في هذه المنطقة لتفادي أي تهديد للأمن القومي الجزائري، وبالنظر للمصالح المتنامية للغرب وصراعات القوى الكبرى في العالم على القارة الإفريقية، وظهور التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية أدى بمنطقة الساحل الإفريقي إلى حالة من الإنهيار والإنفلات الأمني، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد، بالإضافة إلى مشكل بناء الدولة في الساحل والإنكشاف الأمني والإقتصادي والإجتماعي الذي أنتج أزمة هوية في دول المنطقة.

كما عرفت الجزائر مع بداية الأزمة في مالي العديد من التهديدات التي نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، الأمر الذي أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية، كما أن عدم إهتمام الجزائر بالمنطقة يفسح المجال أمام المشاريع المحلية والأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي، فعلى الجزائر تعزيز دور وسائل الإعلام المحلية لمساندة المقاربة الجزائرية وذلك من خلال التعريف بالدور السلمي للجزائر في إدارة الأزمات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

1- الكتب :

- السيد، محمد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**. بيروت : دار الجيل، ط2، 2001،
قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**. بغداد : دار الثقافة للنشر
والتوزيع، 2012 .
- جنسن، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989 .
خورشيد، مراد كامل. **مدخل إلى الرأي العام**. عمان : دار المسيرة، ط 3، 2013.
غريفيش، مارتن وأوكالاها، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** . دبي :
مركز الخليج للأبحاث، 2008 .
- الأقداحي، محمود هشام. **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** . الإسكندرية
: مؤسسة شباب الجامعة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014 .
مصباح، عامر . **تحليل السياسة الخارجية** . الجزائر: دار هومة، 2008 .
- مصلوح، كريم . **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا** . الإمارات العربية
المتحدة :
- النعيمي، أحمد نوري . **السياسة الخارجية** . بغداد :كلية العلوم السياسية، 2011 .
حمدي، عبد الرحمان . **إفريقيا القرن الواحد والعشرون رؤية مستقبلية**. مركز البحوث
والدراسات، القاهرة، 1997
- توردوف، وليم . **الحكم والسياسة في إفريقيا**. (أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004)

بوعشة، محمد. الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية-الاريترية. بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، ط1، 2001.

2 ❖ الرسائل و الدراسات :

فتاك، مهدي. "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس المغرب نموذجا 1999/2009". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية . جامعة محمد خيضر:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011 .

بولمكاحل، إبراهيم. "تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة:جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008/2009 .

الوهيبي، عبد الله بن محمود. "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسطنة عمان 1970 / 2011". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم السياسية 2011/2012 .

بن دايدة، إبراهيم. "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2009 .

مداني، ليلي. "توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007/2008) .

مزيان، رياض. "الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة حرب الخليج الثانية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة:جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق 2004/2005 .

عمورة، أعمار. "التحديات اللاتمائية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)".
مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام 2011/2010 .

أبصير، أحمد طالب. "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي". مذكرة ماجستير
في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية
العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009 .

بوعلام، ناصر. "جدلية الأمن و التنمية في بلدان الساحل الإفريقي". مذكرة ماستر في
العلوم السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية
، 2014/2013 .

رسولي، أسماء. "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث
11 سبتمبر 2001". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر،
قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/ 2010 .

إيدابير، أحمد. "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي". مذكرة ماجستير
في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية
العلوم السياسية والإعلام 2012/2011 .

غدير، دليلة. "الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة
مالي)". مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، باتنة: جامعة قاصدي مرباح، قسم
العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014 .

بشكيط، خالد. "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل
الإفريقي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: قسم
العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010 .

بوزادية، جمال. الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب على بلدان المغرب العربي. مجلة
المفكر، العدد 9 .

برقوق، أمحمد. الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية. جريدة
الشعب، جانفي 2008 .

بن عائشة، محمد الأمين. الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي (نشر
بواسطة المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات والعلاقات الدولية) .

<http://Democratica.de/?p=8205>.

شليغم، عبير. التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا. نشر في
فيفري 2015.

<http://www.acrseg.org/36650>

غضبان، مبروك. التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته. دفاتر السياسة
والقانون. العدد 11، جامعة باتنة، الجزائر، 2014 .

برقوق، أمحمد. المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري.
مجلة الجيش، العدد 534 جانفي 2008 .

بوحنية، قوي. إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي. مركز الجزيرة
للدراسات، 2012.

• العايب، سليم. الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. مذكرة ماجستير
،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011.

• محمد الطاهر، عديلة. أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-
2004. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة

قسنطينة، 2004/2005.

- عطية، إدريس. الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها. مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010/2011.
- بوسكين، سليم. تحولات البيئة الإقليمية وانعكاسها على الأمن القومي الوطني الجزائري 2010-2014. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.

1) مواقع الانترنت

- بن عائشة محمد، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقارنة جيوسراتيجية (دراسة حالة مالي)، مأخوذ عن:
http://www.soutalgnoub.net/index.php?option=com_content&view=article&id=70632015-03-21-11-16-03&catid=1602012-06
- بوتورة مصطفى، سياسة الجزائر الخارجية : المبادئ و الممارسات، حق الشعوب في تقرير المصير و عدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان، مأخوذ عن: <http://www.ech-chaab.com/ar/item/25243>
- العنكبي طه حميد حسين، تطورات النزاع الإثيوبي-الاريتري ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية و الدولية ، مجلة القادسية، العددان 1 و2، المجلد 03، 2010، مأخوذ عن: <http://www.iasj.net/iaj?fun=fulltest&aid=12974>
- بدون مؤلف، المسار الدبلوماسية قبل و بعد الاستقلال انجازات كرست مكانة الجزائر، مأخوذ عن:
http://www.vitamine.dz.org/Articles_18300_2291266_0_1.html

- ناجي عز محمد عبد القادر عدم الاستقرار في القرن الإفريقي، الحوار المتمدن،

العدد 8378، متاح على الرابط: <http://www.ahewar.org>

- حساني خالد الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، الأطر و الممارسات،

مأخوذ عن: <http://www.ech-chaab.com/ar/item/41077>.

- العجافي محمد، الشرقاوي شيماء، المواطنة و الحراك: قراءة في الدساتير والبنية

ما بعد الانتفاضات العربية، نوفمبر 2014، مأخوذ عن:

<http://elgati.wordpress.com/2015/05/04/>.

- الحناشي عبد اللطيف، تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة، مركز

الجزيرة للدراسات، 2014/09/24، مأخوذ

عن:

<http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/2014>

[9249204591131.html](http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/20149249204591131.html).

- المولي عز الدين، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: أضواء على التجربة

التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات 2013/20/10،

مأخوذ عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/0>

[2/201324101039595777.html](http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html).

- محمد عبد الحليم أميرة، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي و ربيع الثورات

العربية، مركز الأهرام للدراسات، مأخوذ عن:

<http://www.sis.gov.eg/newvr/africa38/%d8%b9%d8%b1%d8%A8>

[%D9%8A%20](http://www.sis.gov.eg/newvr/africa38/%d8%b9%d8%b1%d8%A8%D9%8A%20).

- عثمان طارق، ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي،

مركزة الجزيرة للدراسات، مأخوذ عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/08/2014826102841262618html>.

- نوارى انس، وصف موقف الجزائر من الثورات العربية بأنه مسؤول، مأخوذ عن:

<http://www.djazairess.com/ar/issues/2014/08/2014826102841262618html>.

- منشأوى إبراهيم، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس، 8 أفريل 2015، مأخوذ عن: <http://www.acrseg.org/36851>

- الدين بهاء، هذه نظرة الجزائر لمواجهة الأزمة في تونس، 2014/8/29، مأخوذ عن: <http://www.elbilad.net/article/detail12id=18906>

- تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة، 16 نوفمبر 2015، مأخوذ عن: <http://www.Human rights. Gov>

- علي خالد حنفي، أبعاد وجهود تسوية النزاع الليبي من منظور حساسية النزاعات، مجلة السياسة الدولية الأهرام، مأخوذ عن:

<http://www.oxfordresearch group.org>

- محمد عبد الحليم أميرة، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، مأخوذ عن: <http://www.ahram.org.eg>

- بدون مؤلف، العلاقات الليبية الجزائرية: ما بعد 17 فبراير و أزمة الانقسام السياسي، مركز دراسات الجنوب الليبي للبحوث و التنمية، مأخوذ عن:

<http://www.csds-center.com>

الملاحق

**ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION
DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT
DANS LA REGION DE KIDAL**

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;
- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;
- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;
- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique ;
- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord ;
- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;
- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;
- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;
- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal :

I. Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.
3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.
4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.

5. Ses compétences :

Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.
- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.

- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. Développement économique, social et culturel

- 1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles ;
- 2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;
- 3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;
- 4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;
- 5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;
- 6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;
- 7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie ;
- réalisation de l'aérodrome de Kidal ;
- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit ;
- électrification des chefs lieux des cercles et des communes ;
- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes ;
- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles ;

9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;

10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;

11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

- 1- Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
- 2- Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National ;
- 3- Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

- 4- Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés au Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socio-professionnelle du personnel cantonné.

- 5- Gestion avec discernement des officiers, sous officiers et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.
- 6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.
- 7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les événements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;
- 8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;
- 9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.
3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procédera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.
4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. Mesures prioritaires

- 1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.
- 2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.
- 3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
- 4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.
- 5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de :
 - Mettre en œuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.
 - Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.
 - Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.
- 6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.
 - 7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.
 - 8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

Pour le Gouvernement
de la République du Mali

Pour l'Alliance Démocratique
du 23 mai 2006 pour le Changement

Gal. Kafougouna KONE
Ministre de l'Administration
Territoriale et des Collectivités Locales

Ahmada Ag BIBI



Pour le facilitateur

SE Abdelkrim GHERAIEB

Ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire



الفهرس

الفهرس

| | |
|---|----------|
| المقدمة : | أ..... |
| الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية..... | 1.....,, |
| المبحث الأول : السياسة الخارجية دراسة إيمولوجية..... | 1..... |
| المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية..... | 2..... |
| المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في السياسات الخارجية للدول..... | 4..... |
| المبحث الثاني : أدوات السياسة الخارجية..... | 16..... |
| المطلب الأول : الأدوات السياسية والدبلوماسية..... | 16..... |
| المطلب الثاني : الأدوات الإقتصادية..... | 18..... |
| المطلب الثالث : الأدوات العسكرية..... | 20 |
| المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية..... | 22..... |
| المطلب الأول : محددات داخلية..... | 22 |
| المطلب الثاني : محددات خارجية..... | 25..... |
| خلاصة..... | 28..... |

| | |
|----------|---|
| 29..... | الفصل الثاني : الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي |
| 30..... | المبحث الأول : مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية. |
| 30..... | المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية..... |
| 33..... | المطلب الثاني : سمات السياسة الخارجية الجزائرية..... |
| 36 | المبحث الثاني : تطورات السياسة الخارجية الجزائرية..... |
| 36 | المطلب الأول : مسار وتطور السياسة الخارجية الجزائرية..... |
| 39..... | المطلب الثاني : جهود إحياء الدور الجزائري في القارة الإفريقية..... |
| 43..... | المبحث الثالث : الجزائر والتعامل مع تحديات الربيع العربي(تونس وليبيا) |
| 44..... | المطلب الأول : الجزائر و التعامل مع الربيع العربي في تونس..... |
| 50..... | المطلب الثاني : الجزائر و التعامل مع الربيع العربي في ليبيا..... |
| 56..... | خلاصة..... |
| 57..... | الفصل الثالث : الأزمة المالية ودور الوساطة الجزائرية في معالجته..... |
| 57..... | المبحث الأول : البعد الإستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي..... |
| 57..... | المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي..... |

| | |
|---------|---|
| 59..... | المطلب الثاني : التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي..... |
| 61..... | المبحث الثاني : واقع وطبيعة الأزمة المالية..... |
| 64..... | المطلب الأول : أزمة بناء الدولة في الساحل..... |
| 65..... | المطلب الثاني : الأزمة في مالي واقعها وحيثياتها..... |
| 66..... | المبحث الثالث : الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي..... |
| 66..... | المطلب الأول : التدخل الفرنسي في مالي وموقف السياسة الخارجية الجزائرية منه..... |
| 70..... | المطلب الثاني : دور الجزائر في حل الأزمة المالية الآليات والمبادرات..... |
| 72..... | خلاصة..... |
| 73..... | الخاتمة..... |
| 75..... | المراجع..... |
| 83..... | الملاحق..... |
| 92..... | الملخص..... |

المأخص

إن تداعيات الأزمة المالية قد أثبتت محدودية السياسات والإستراتيجيات الأمنية الوطنية لدول المغرب العربي بما فيها السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك نظرا لنقص المبادرات الإقليمية وعدم فعاليتها، الأمر الذي عزز التدخل الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي، وأضحى التنافس الدولي على هذه المنطقة يتزايد من أجل بسط النفوذ وضمان المصالح الإقتصادية في المنطقة .

La crise malienne est entourée d'ambiguités, c'est le 17 janvier 2012 qu'une rébellion armée a réussi à chasser les forces maliennes du Nord du pays ou le mouvement national de liberation de l'Azawad n'a presque plus d'existence politique .

Le Mali se trouve ainsi confronté au problème de l'homogénéisation que doit imposer la forme politique de l'état-Nation, et avec la défaite de l'armée malienne dans le nord du pays c'est toute le sahel qui sera confronté a l'accentuation des menaces en tous genres vu que la région du sahel a spécifité d'être la lisière du monde arabe et de l'Afrique subsaharienne .

Depuis le début de l'éclatement de la crise Malienne en 2012, notre pays était toujours favorable à un règlement du conflit politique par la voie du dialogue pacifique en accueillant à Alger des pourparlers intensifs avec les principaux protagonistes de la crise qui secoue le Mali .